وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: الاقتصاد
التخصص: أقتصاد التأمينات

الرقم التسلسلي: .....
الرمز: .....

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة

(الماستر)

أثر اعادة التأمين على ملاءة شركات التأمين

(دراسة حالة شركة تأمين Lacaar وكالة المسيلة)

إعداد الطالب:
لعجال ايوب

اشراف الأستاذ:
غانم هاجر
الوافي هشام

السنة الجامعية: 2021/2020

إهـــــــــــداء :

إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى : وبالوالدين إحسانا .

أمي الحنون فرحة عمري ونور حياتـــــي حفظها الله.

أبي الغالي الذي رباني على الإيمان وأنار لي درب العلم

والإحسان حفظـــــــه الله.

إلى جميع أخوتـي حفظهم الله.

إلى أصدقائي.

إلى كل من تمنى لي التوفيق وساندني ولو بكلمة طيبة .

إلى أستاذتي الكريمة الدكتـــــــورة غانم هاجر.

أهديهم عملي هذا بكل فخر وإعتزاز .

www.psdgraphics.co

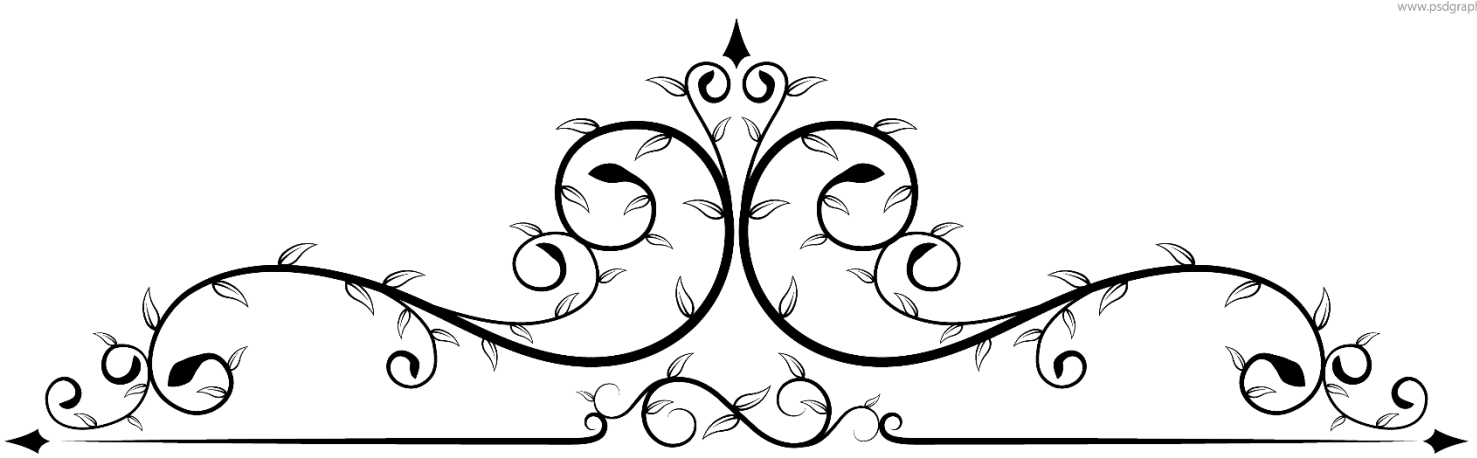

مقدمة

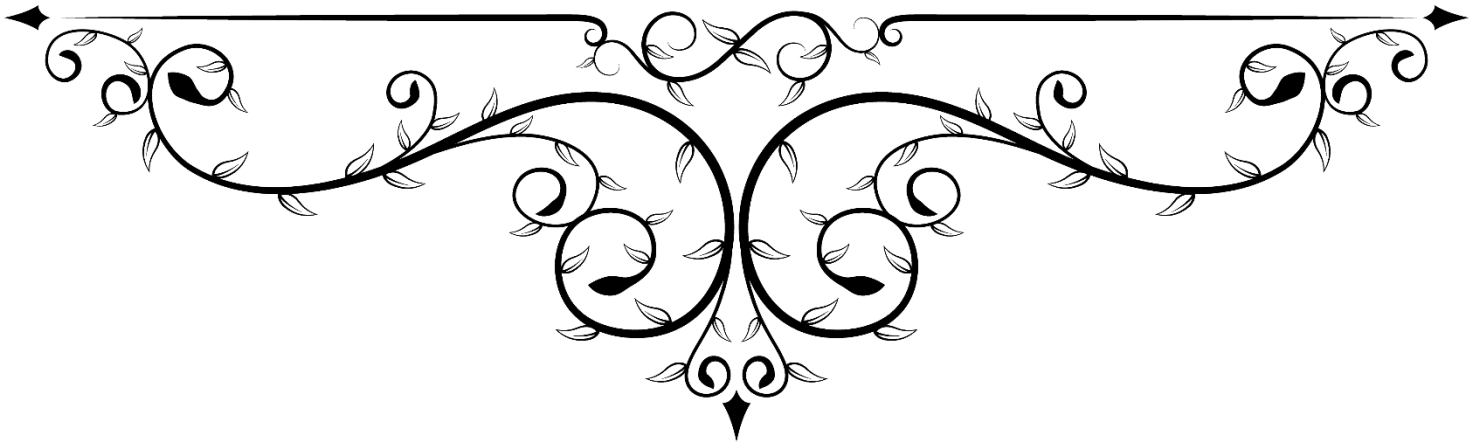

يتعرض الإنسان إلى مجموعة من الأخطار الكثيرة والمختلفة منها ما يصيبه بصفة مباشرة بحياته أو ممتلكاته، ومنها أخطار تصيب الغير بشخصهم ويكون هو المسؤول عنها قانونيا كحوادث السيارات والسفن، الطائرات، وينجم عن تحقيق هذه الأخطار خسائر مالية قد تكون كبيرة بحيث يحاول تفاديها أو156\على الأقل التخفيف منها بمختلف الطرق والوسائل، وعلى هذا الأساس يمكنه اللجوء إلى وسيلة متميزة

تمنحه الفرصة لتحويل الخطر المحتمل مقابل حصولها على مبلغ مالي معين، يسمى القسط وتشكل مختلف الأقساط المتراكمة لدى شركات التأمين مصدرا هاما لتكوين رؤوس أموال لا يستهان بها.

لكن وفي إطار ممارسة نشاطها قد يحدث أن تتعرض شركات التأمين إلى تحمل مسؤولية أخطار تفوق إمكانياتها المالية، فإذا اتخذ القرار برفضها فسيؤدي ذلك إلى خسارة عملاء ذوي أهمية بالغة ومن جهة أخرى إذا قبلت بتغطيتها فقد يؤثر ذلك على قدرتها المالية، مما يؤدي إلى إفلاسها وانهيارها، وبهذا ظهرت الحاجة إلى تقنية إعادة التأمين كوسيلة تسمح لشركات التأمين بتحويل جزء من أخطارها إلى شركات إعادة التأمين تختص بالاكتتاب بالعمليات ذات الحجم الكبير، نظير حصولها على أقساط إعادة التأمين، وتتمكن شركات التأمين المتنازلة من تحقيق تسير جيد للأخطار المكتتب بها، بالإضافة إلى حصولها على عمولة، تسمح بتغطية المصاريف الإدارية التي تتحملها عند تلقي هذه الأخطار.

وبهذا يعتبر إعادة التأمين جزء لا يتجزأ من نشاط التأمين، فإعادة التأمين تفتح المجال أمام شركات التأمين لتحمل أخطار جسيمة ذات تكاليف مرتفعة ، وإمكانية تجزئتها وتوزيعها وبالتالي منحها فرصة لزيادة طاقتها الإكتتابية، وبالتالي زيادة مداخلها وضمان بقائها واستمرارها.

ولقد اخترنا دراسة إعادة التأمين لأنه والى وقت قريب كانت إعادة التامين مجهولة بالنسبة للكثيرين ماعدا المختصين بمجال التأمين، كذلك نجد أن كافة فروع التأمين تحتاج للإعادة التأمين، الذي لولاه لا اضطربت الوضعية المالية لشركات التأمين بما في ذلك الكبيرة منها.

أما بالنسبة لدراستنا للملاءة المالية لشركات التأمين (التقليدي والتعاوني) من أولويات اهتمامات الهيئات والمنظمات الخاصة المشرفة على قطاع التأمين في مختلف دول العالم، وقد ازدادت أهميتها مع تواتر الأزمات المالية المحلية والعالمية

إشكالية الدراسة

ضمن هذا السياق نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا التي تحاول تناولنا والوصول إلى الإجابة عنها من خلال هذا البحث وتتمثل الإشكالية:

كيف تساهم عمليات إعادة التأمين في التخفيف من إلتزمات شركات التأمين؟

وضمن هذا التساؤل يمكن إدراج الأسئلة الفرعية الآتية:

1)كيف تتم عملية التأمين وفيما تتمثل إلتزمات شركات التأمين؟

2)لماذا تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين؟

3)ما هي طرق عمليات إعادة التأمين؟

4)كيف تتأثر إلتزمات شركات التأمين من خلال إعادة التأمين؟

5)هل نشاط التأمين واعادة التأمين متطور في الجزائر؟

6) *ما هو دور فاعلية تحليل الملاءة والمردودية في تقييم الاداء المالي لشركات اعادة التأمين؟*

فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من التساؤلات يمكن الوقوف على الفرضيات التالية:

1) تتم عملية التأمين بالتقاعد بين المؤمن له والمؤمن(شركة التأمين)، و ينتج عن ذلك إلتزمات لشركة التأمين وهي إلتزمات تجاه المؤمن لهم وإلتزمات أخرى؛

2) تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين للتخفيض من إلتزماتها وزيادة طاقتها الإكتتابية

3) تتمثل طرق إعادة التأمين في إعادة التأمين الاتفاقي وإعادة التأمين الاختياري؛

4) تتأثر إلتزمات شركات التأمين بإسناد جزء من هذه الإلتزمات إلى معيد التأمين وتحمل ما يناسب طاقتها الاستيعابية؛

5) نشاط التأمين متطور في الجزائر خصوصا في الفترة الأخيرة أما بنشاط إعادة التأمين فهو غير متطور وهذا راجع لنقص ثقافة إعادة التأمين في الجزائر

6)يتمثل دور الملاءة والمردودية في قياس الاداء المالي وكذلك تحديد الطبيعة المالية لشركه التامين وتستطيع الشركة الوطنية للتامين معرفه ادائها المال من خلال النتائج المتحصل عليها من تطبيق نسب هذه المؤشرين

مبررات ودوافع اختيار الموضوع

اختارنا الموضوع لعدة اعتبارات، منها اعتبارات موضوعية ومنها اعتبارات شخصية

الاعتبارات الموضوعية التي جعلنا نختار الموضوع.

1)الاعتبارات الموضوعية:

أهمية الموضوع لدى شركات التأمين خاصة تلك التي تقبل الاكتتاب بالعمليات التأمينية ذات خطر مرتفع

محاولة إثراء المكتبة الجامعية؛

2)الاعتبارات الذاتية:

-الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالتأمين؛

-حب التطلع والرغبة في معرفة إعادة التأمين وأثاره؛

-انسجام الموضوع مع تخصصنا في الدراسة

- يعتبر مصطلح الملاءة هو مصطلح حديث النشأة في شركات التأمين

حدود الدارسة:

حتى نستطيع الإجابة على اشكالياتنا صحة الفرضية من عدمها وكذا الوصول الى أهداف الدراسة فانه

يجبعلينا تحديد الإطار الزمني والمكاني لدراستنا وعليه فكانت الدراسة الميدانية بوكالة المسيلة لتأمينات La CAAR.

منهج وأدوات البحث

فيما يتعلق بالمنهج المستخدم في هذا البحث تم اللجوء إلى المنهج الوصفي، التحليلي الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتيجة

إضافة إلى استخدام بعض المؤشرات، ِ التي تقيس لنا حصص شركات التأمين واعادة التأمين و الملاءة فيالسوق الجزائري وكذلك تطور نشاطها ومن أهم الأدوات المستخدمة:

1-المصادر من الكتب جاءت باللغة العربية واللغة الفرنسية ؛

2-مذكرات باللغة العربية؛

3-المدخلات والملتقيات كانت باللغة العربية وما تضمنته من معالجات لمختلف والإشكاليات اعادة التأمين و الملاءة المالية

4مواقع من شبكة الإنترنت

ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة سنقسم البحث إلى فصلين أساسيين، يتناول كل منها جانبا من جوان

الموضوع.

يتعرض الفصل الأول الذي وجدنا أنه أساسي لمعالجة الموضوع، حيث نتناول في مبحثه الأول حول مدخل عام للتامين اما في المبحث الثاني اليات إعادةالتأمين الذي نتطرق فيها الى تعريف اعادة التأمين ، وكذلك بالتطرق لنشأته وأهميته ، و اهدفه ، أمافي المبحث الثالث فنتناول ماهية الملاءة المالية حيث نتطرق فيها الى تعريف الملاءة المالية و أهميتها والتحليل المالي ليستكمل البحث في الأخير بجملة

النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنابها وجملة التوصيات التي نرى أنها أساسية للأخذ بها

أهمية وأهداف البحث

يشكل هذا البحث مساهمة في بناء إطار نظري ومفاهيمي متكامل عن التأمين؛ وإعادة التأمين عادة التأمين داخل السوق الجزائرية

وواقع التأمين وهناك العديد من الأهداف تستهدفها هذه الدراسة وتتمثل أهمها فيما يلي:

-دراسة عمليات إعادة التأمين بغية الوصول إلى معرفة أثرها على شركات التأمين؛

- معرفة الأسباب التي أدت بالشركات التأمين باللجوء إلى إعادة التأمين

-محاولة الاطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي من خلال دراسة حالة شركة التأمين جزائرية

الدراسات السابقة:

نشير إلى أنه في حدود اطلاعنا على ما اجري من بحوث رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه على مستوىبعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع أثر إعادة التأمين على ملاءة شركاتالتأمين ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين

هيكل البحث:

قد قسمنا هذه الدراسة إلى قسمين:

جانب نظري وجانب تطبيقي بحيث يتكون الجزء النظري الذي تناولناه من فصل واحد، تطرقنا في الفصل الأول الذي يحتوي على ثلاث مباحث وكل مبحث ب ثلاث مطالب يحتوي المبحث الأول على مدخل عام للتأمينالذي نتطرق فيها الى تعريف التأمين ، وكذلك بالتطرق لنشأته وأهميته ، و طرق اعادته ، أما في المبحث الثاني فنتناول مفاهيم عامة حول إعادة التامين حيث نتطرق فيها الى نشوء وتطور إعادة التامين وبالنسبة للمبحث الثالث فقد تناولنا ماهية الملاءة المالية تعريفها و أهميتها .التحليل المالي

بينما تكلمنا في الفصل الثاني عن الدراسة الميدانية –لوكالة المسيلة للتأمينات La CAAR –الذي يحتوي على مبحثين ويحتوي المبحث الأول على مطلبين و المبحث الثاني على ثلاث مطالب يحتوي المبحث الأولتعريف المؤسسة محل الدراسة الذي نتطرق فيه الى مفهوم حول الشركة الوطنية ، مفهوم حول الشركة الوطنيةLA CAAR –وكالة المسيلة – ، أما في المبحث الثاني فنتناول عرض و تحليل القوائم المالية محل الدراسة حيث نطرق فيها الى تحليل الميزانية الختامية 2018و تحليل الميزانية الختامية2019

وفي الاخير الى المقارنة بين الميزانيتان الختاميتان لسنة 2018–2019.

www.psdgraphics.com

الفصل الأول:

عموميات حول التأمين وإعادة التأمين والملاءةالمالية

تمهيد :

تعتبر إعادة التأمين أفضل الوسائل التي تمكن شركات التأمين من التخفيف من بعض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فبالرغم من أن شركات التأمين تقوم بتكوين احتياطات التأمين، إلا أن احتمال الخطر يظل قائما وقد تكون قيمة الأخطار التي تحدث أكبر من القيمة التي قدرت بفعل عوامل الإحصاء، لذا يتم اللجوء إلى إبرام عقود إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين من أجل نقل الأخطار الزائدة إلى شركة إعادة التأمين، مقابل حصولها على حصة من الأقساط.

وكغيرها من الشركات الأخرى تسعى شركات التأمين إلى تعظيم مردوديتها من أجل تدعيم مركزها المالي من جهة، وإرضاء مالكيها بتحقيق عائد مرغوب فيه على أموالهم الخاصة من جهة أخرى.

للتعرف على ملاءة ومردودية شركات التأمين ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: مدخل عام للتأمين.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول إعادة التأمين.

المبحث الثالث: ماهية الملاءة المالية.

المبحث الأول: مدخل عام للتأمين

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التعاريف الموجودة للتأمين وكذلك أهمية التأمين وكيفية سير عملية التأمين.

المطلب الأول: تعريف التأمين

يمكن تعريف التامين لغة واصطلاحا وكذلك إلى تعريف التأمين من وجهة نظر القانونية ورجال الأعمال المختصين.

أولا : تعريف التأمين لغة واصطلاحا

لغة: يعني الضمان والقدرة على درء الشيء.

اصطلاحا: يعني الاتفاق الذي تتحمل بموجبه شركات التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في النقد، مقابل دفعات يسددها المتعاقدون إلى هذه الشركات تتمثل في أقساط التأمين التي تستثمرها شركات التأمين من جهة ثانية.[1]

ثانيا: تعريف التأمين من وجهة النظر القانونية ورجال التأمين المختصين

1.تعريف التأمين من طرف رجال أعمال المختصين

حيث يعرف فريدمان التأمين بأنه "الفرد الذي يشتري تأمين ضد الحريق على منزل يمتلكه، يفضل أن يتحمل خسارة مالية، صغيرة ومؤكدة(قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متهاونا خليط الاحتمال بخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله) واحتمال بأن لا يخسر شيء، وذلك بفضل حالة التأكد من عدمه"[2]

و تعرف الدكتورة (ثناء محمد طعيمه) التأمين على أنه " وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضون لهذا الخطر وذلك بمقتضى اتفاق مسبق"[3]

2. التعريفات الفقهية للتأمين:

[1] ثناء محمد طعيمه، **(محاسبة شركات التأمين)**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، ،2002ص06.

[2] جديدي معراج،**(مدخل لدراسة قنون التأمين الجزائري)** ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000ص10.

[3] مراد محمود حسن حيدر، **(التأمين الصحي وأنواعه دراسة مقارنة ،**)دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2003ص58.

التعريف القانوني: "هو العلاقة بين المؤمن والمؤمن له والتي تنشأ من عقد التأمين الذي يربط بينهما، وهذه العلاقة تفترض أن هناك خطر أو حدث يخشى وقوعه للمؤمن له فيسعى هذا الأخير لتأمين نفسه من هذا الخطر وذلك عن طريق التعاقد مع المؤمن فهو ذلك نظير معين يلزم بدفعه المؤمن له".[4]

التعريف الفني: يتجاوز تلك العلاقة الفردية أو يتمثل في الأسس الفنية التي يستند إليها المؤمن في تغطية خطر المؤمن من لا يقبل ذلك على وجه المقاربة والا أصبح التأمين عملية مقامرة أو رهان عقد غير ٍمشروع، وانما تقوم الشركة بتعويضه، من خلال مجموع الأقساط التي تتقاضاها من وسائل المؤمن لهم".[5]

مهما اختلفت التعاريف إلا أنها تكاد تتفق فيما بنها فيما يلي:

- التأمين هو أسلوب منظم للتعاقد بين أحد طرفي لتحويل الخطر؛
- كل طرف عليه تعاهده حدد للطرف الآخر؛
- وجود أعداد كبيرة من الحالات المعرضة لخطر معين أو متشابه في الأخطار المعرضة لها والمحتملة الوقوع؛
- توزيع الخسارة المالية على عدد كبير من الحالات وأشخاص أو ممتلكات أو الاثنين معا هذا ما يؤدي إلى تخفيف عبئ الخسارة المالية بالنسبة إلى عدد كبير من الأفراد؛
- أن الخسارة المالية المحتملة على عدد كبير من الحالات (أشخاص أو ممتلكات أو الاثنين معا)، هذا يؤدي إلى تخفيض عبء الخسارة المالية بالنسبة إلى عدد كبير من الأفراد ؛
- أن الخسائر المالية المتوقعة يمكن تقديرها باستخدام أساليب رياضية وإحصائية معينة.

المطلب الثاني: أهمية التأمين

إن التأمين في جوهره يجب أن يقوم على التعاون والتعاضد الكلي يتجلى في أسمى معانيه، وهذا ما يجعل التأمين يقدم العديد من الأهمية نذكر منها:

"يوفر التأمين الطمأنينة والارتياح للمؤمن له، ضد خطر معين قد يتعرض له في نفسه أو في ماله، فالشخص يؤمن نفسه من الخسارة التي قد تصيبه في ماله أو تمسه في شخصه أو غيره.

---

[4] محمد حسين منصور، **(أحكام التأمين)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ،2003ص10.

[5] محمد حسن قاسم، **(محاضرات في عقد التأمين** ،)الطبعة الثانية، دار الجامعية للنشر والطباعة، عمان، ،1999ص13-ص10

إن التأمين هو أفضل وسيلة لتسهيل منح الائتمان ويتضح ذلك من خلال ما يوفره من ضمانات للمقترضين على أموالهم".[6]

"التأمين وسيلة مساعدة على تنمية الشعور بالمسؤولية و تقليل الحوادث، ويتضح ذلك من خلال دراسة أسباب وقوع الأخطار، وإصدار التعليمات والتوصيات بإتباع أنجح الوسائل للتقليل من هذه الأخطار، وعدم دفع التعويض في حالات مساهمة المؤمن له في إحداث الخطر أو المساعدة في إحداثه.

التأمين يمكن رجال الأعمال تجنيب تجميد جزء من رأسمالهم لمواجهة الأخطار المختلفة التي يحتمل وقوعها، حيث أنهم يدفعون قسطا معينا وبذلك يحققون ضمانا ضد الخسائر المالية التي يحتمل أن تصيبهم نتيجة وقوع خطر معين".[7]

وغالبا ما تكمن أهمية التأمين فيما يلي:

أولا: الأهمية الاجتماعية:

"وتتمثل في التعاون بين مجموعة من الأشخاص بهدف ضمان خطر معين، فيقوم كل منهم بدفع قسط أو اشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم".[8]

ثانيا: الأهمية النفسية

"يؤدي التأمين وظيفة نفسية تتمثل في الأمان و ، إزالة الخوف من بال المؤمن له من أخطار الصدفة، ويصبح بهذه العملية يشعر بنوع من الارتياح على مستقبله ومستقبل نشاطه

ثالثا: الأهمية الاقتصادية:

يشكل التأمين بدون منازع إحدى الوسائل الهامة للادخار، وذلك بواسطة تجميع رؤوس الأموال المكونة من أقساط و ، اشتراكات المستأمنين، التي تمثل في الواقع رصيدا لتغطية نتائج المخاطر وتزداد الأهمية الاقتصادية للتأمين في مجال المعاملات الدولية، حيث يشكل التأمين عاملا مشجعا لتكييف المبادلات بين الشعوب، إذ يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين بالقيام

---

[6] محمد حسين منصور، **(أحكام التأمين ،)**مرجع سبق ذكره، ص10.

[7] ابراهيم أبو النجا، **(التأمين في القانون الجزائري ،)**الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر، ،1980ص43

[8] جديدي معراج، **(مدخل لدراسة قنون التأمين الجزائري ،)**مرجع سبق ذكره، ص14–ص15

بعمليات عابرة للحدود دون خوف من الآثار السيئة التي تسببها المخاطر التجارية والسياسية وكذلك الطبيعية".[9]

المطلب الثالث: وظائف التأمين

يعيش الإنسان في عالم تتعدد فيه المخاط ،ر وتتزايد ولا يملك وسائل توقيها غير أنه في المقابل يملك التخفيف من آثارها إذا ما احتاط ذا كان التأمين يحقق الوظائف المرجوة للفرد فهو يحقق في ذات الوقت وظائف لا تقل أهمية بالنسبة للمجتمع، وعلى ذلك يمكن بيان وظائف التأمين على النحو التالي:[10]

أولا: وسيلة لكفالة الأمان والوقاية للمؤمن له:

يؤدي التأمين وسيلتين للمؤمن له وتتمثل في الآتي:

1. التأمين وسيلة لكفالة الأمان للمؤمن له:

الرغبة في الحصول على الأمان رغبة أساسية غريزية لدى كل إنسان، فهو يؤمن الشخص مما قد يلحقه من الأخطار التي تهدده في نفسه أو في ماله، ففي التأمين من الأضرار يؤمن المؤمن له ضد الأخطار التي قد تصيبه في ذمته المالية، فإذا أمن على ماله ضد خطر الحريق مثلا وتحقق هذا الخطر وجد في مبلغ التأمين الذي يستحق له ما يعوضه عن هذه الخسارة، وكذلك الحال في تأمين المسؤولية فقد أدت التطورات الحديثة إلى زيادة حالات المسؤولية، وأسبابها وعن طريق التأمين ضد المسؤولية يستطيع الشخص أن يجنب نفسه نتائج هذه المسؤولية، والتأمين على الأشخاص يلعب دورا كبيرا في بث روح الأمان والطمأنينة في النفوس.

وفي هذا الصدد يختلف التأمين عن الادخار، فالتأمين يضمن الأمان للمؤمن له بمجرد دفع القسط الأول، حيث يستحق مبلغ التأمين فور وقوع الخطر بينما الادخار لا يحقق الأمان للمدخر، ولايحقق إلا بعد مضي زمن طويل يكفي لتجميع الأموال اللازمة

[9] محمد حسن قاسم، **(محاضرات في عقد التأمين)**، مرجع سبق ذكره، ص35.

[10] محمد جودة ناصر، **(إدارة عمليات التأمين ،)**مرجع سابق، ص16.

لتحقيق الأمان، في مواجهة ما يقع من أخطار وفي أثناء هذا الزمن قد يقع الخطر فيكون مبلغ الادخار غير كاف لمواجهته".[11]

2. التأمين عامل من عوامل الوقاية

"يؤدي التأمين هذا الدور الوقائي بوسائل متعددة فشركات التأمين رغبة منها في حصر مبالغ التعويض في أضيق الحدود، تعمل بطرق متعددة على التقليل من نسبة وقوع المخاطر المتعلقة بوقاية المؤمن لهم منها، وتحقيق ذلك كثيرا ما تلجأ شركات التأمين لتكوين جمعيات مشتركة بينها بقصد دراسة أسباب المخاطر واتخاذ الاحتياطات الكافية لتوقى وقوعها في سبيل ذلك تقوم بالاستعانة بالخبراء والأخصائيين لزيارة المصانع والمنازل لتوعية العمال والمواطنين، وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث وتقليل نسبتها كما تستعين في ذلك بإرسال النشرات التي تبين الوسائل الفنية في مكافحة الحرائق لمخاطرالعمل، وبالنسبة لحوادث المرور فكثير ما تشترك شركات التأمين مع غيرها من الهيئات المعنية في التوعية بقواعد المرور والدعوة إلى إتباعها، وبيان مخاطر عدم الالتزام بها، كما تلجأ الكثير من شركات التأمين إلى وسائل متعددة لتشجيع المؤمن لهم على مراعاة الحيطة وتفادي وقوع الخطر المؤمن منه، ذلك إنقاص قسط التأمين في حالة عدم تحقق الخطر خلال مدة معينة".[12]

ثانيا: وسيلة لتكوين رؤوس الأموال

عند حلول الأجل أو تحقق الخطر المؤمن منه يلتزم المؤمن بأن يدفع للمؤمن له مبلغ التأمين ويتمثل هذا المبلغ في مجموعة أقساط التي قام المؤمن لهم بدفعها، ومن هذه الناحية يعتبر التأمين نوعا من الادخار، ولكنه ادخار إجباري، حيث يلتزم فيه المؤمن له بأن يقتطع جزءا صغير وبصفة دورية من دخله يؤدي للمؤمن مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند استحقاقه. ورؤوس الأموال التي تتكون لدى شركات التأمين من مجموع أقساط المؤمن لهم لها أهميتها

[11] محمد حسن قاسم، **(محاضرات في عقد التأمين)**، مرجع سبق ذكره، ص35.

[12] محمد جودة ناصر، **(إدارة عمليات التأمين)**، مرجع سابق، ص18.

بالنسبة للمؤمن وكذلك بالنسبة للاقتصاد القومي، وبالنسبة للمؤمن لهم لذلك يلزم قانون شركات التأمين بتكوين احتياطات لديها إحدى ضمانات الوفاء بالتزامها وتقدم شركات التأمين باستثمار ذلك الاحتياطي.

وعلى مستوى الاقتصاد القومي، تلعب رؤوس الأموال التي تتكون لدى شركات التأمين دورا هاما في تنميته وازدهاره، فشركات التأمين تزود الاقتصاد القومي برؤوس الأموال التي تتكون لديها وذلك باستثمارها في المشروعات التي تعود بالنفع على أفراد المجتمع، كما يمكن إعطاء هذه الأموال للدولة أو للأشخاص العامة في شكل فروض تساعدها على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية".[13]

ثالثا: التأمين وسيلة للائتمان

"يؤدي التأمين وظيفته كوسيلة للائتمان على المستوى الفردي وعلى مستوى الدولة أيضا، فبالنسبة للأفراد، يسهل التأمين لهم الحصول على الائتمان فالتأمين يؤدي إلى تقييم الضمان الذي يقدمه المؤمن لهم على دائنه ، فإذا رهن المؤمن له عقارا أو منقولا مملوك له ضمانا لتنفيذ ما عليه من ديون تجاه دائنه فلا شك أن من مصلحة هذا الأخير بقاء المال المرهون حتى يمكن التنفيذ الجبري عليه في حالة عدم الوفاء الاختياري من قبل المدين، ولكن هذا المال قد يفقد أو يسرق أو يهلك بفعل الحريق مثلا كثيرا ما يعرض الدائن على مدينة أن المؤمن له على الشيء المرهون واستطاع الدائن والمرتهن أن يستوفي حقه من مبلغ التأمين، و في هذا تقضي المادة77 من القانون المدني المصري بأنه إذا كان الشيء المؤمن عليه مثقلا برهن حيازي أو برهن تأمين أو غير ذلك التأمينات العينة انتقلت هذه الحقوق إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين."[14]

المطلب الرابع: سير عملية التأمين

تبدأ العملية التأمينية بالتعاقد بين المؤمن والمؤمن له، سواءا في مقره أو عن طريق وسيط التأمين، الذي يسعى إليه في موطنه ويقدم له نموذجا مطبوعا لطلب التأمين، ليقوم بملء بياناته ويتضمن

[13] محمد جودة ناصر، **(إدارة عمليات التأمين ،)**نفس المرجع السابق، ص38-ص39

[14] محمد حسن قاسم، **(محاضرات في عقد التأمين)**، مرجع سبق ذكره، ص39.

هذا الطلب عادة أسئلة تتعلق بعناصر التأمين خاصة عنصر الخطر، مبالغ التأمين، كيفية دفع الأقساط، ويقوم المؤمن له بالإجابة على هذه الأسئلة ".[15]

وبما أن المؤمن يسعى إلى قبول أكبر عدد ممكن من الأخطار فهو يواجه أخطار أكبر من قدرته على استيعابها، من حيث قدرته المالية لذلك يلجأ المؤمن إلى عدة وسائل للحد من هذه الظاهرة .

ففي حالة أن عرض على هيئة التأمين خطر معين وكان هذا الخطر يتميز بدرجة عالية من الخطورة أو مبلغ تأمين مرتفع، فإن هذا الوضع يضع هيئة التأمين أمام أحد الاحتمالات وهي أن ترفض الهيئة تلك العملية، وبهذا تخسر الهيئة الربح المتوقع، أو تقبل العملية وتكون الهيئة بذلك معرضة لمخاطر عالية في حال وقوع الخطر أو أن تقبل جزء من العملية يتناسب مع طاقتها الاستيعابية، وتقوم بتحويل الباقي إلى هيئات إعادة التأمين، بحيث تقبل كل هيئة تأمين حصة من العملية تتناسب مع طاقتها لاستيعابية".[16]

المبحث الثاني: مفاهيم حول إعادة التأمين

نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة إعادة التأمين وأهم التعاريف الموجودة لإعادة التأمين وكذا أهميته.

المطلب الأول: نشوء وتطور إعادة التأمين

"ليس هناك ما يدل بشكل قاطع على بداية ممارسة أعمال إعادة التأمين، غير أن بعض الباحثين يرجعون أن ممارسة هذه الأعمال كانت معاصرة لبدء جماعة اللومبارد بممارسة أعمال التأمين البحري خلال القرن الرابع عشر، وقد عللوا هذا الاعتقاد بأن الدافع الذي حمل التاجر على تأمين بضاعته، أو سفينته من الأخطار البحرية، بقصد نقل عبء الخسارة المحتملة إلى كاهل المؤمن قد يكون أيضا هو نفس الدافع الذي حمل المؤمن على مقاسمة هذا العبء مع شخص آخر هو معيد التأمين، وعلى رأي هؤلاء الباحثين، فإنه بالرغم من أن ممارسة أعمال التأمين البحري من قبل هيئات محترفة، قد بدأت خلال القرن السابع عشر".[17]

---

[15] حبيبة بومعرافي، **(التأمين و دوره في ضمان القروض البنكية)**، رسالة لنيل الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قسنطينة، 2013، ص13.

[16] مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة (، **التأمين التجاري و الاجتماعي** ،)الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الفنية، مصر، 2004، ص58.

[17] بهاء بهيج شكري، **(إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص29.

"إلا أن هناك أدلة تشير إلى أن هذه الأعمال كانت تمارس بشكل فردي منذ القرن الرابع عشر، وأن الأشخاص الذين كانوا يمارسون هذه الأعمال كانوا في البداية متحفظين في قبول تغطية أخطار تتجاوز قيمة تأمينها حدود مقدرتهم المالية، وبمرور الزمن، ونتيجة لزيادة الطلب على التأمين البحري، اعتادوا على قبول أخطار تتجاوز قيمة تأمينها حدود مقدرتهم المالية، الأمر الذي حملهم على التفكير في إيجاد وسيلة يتمكنون من خلالها مقاسمة أعباء الخطر مع شخص آخر يشاركونه في تحمل جزء من المسؤولية الملقاة على عاتقهم وبذلك توصلوا إلى الصورة الأولى لإعادة التأمين".[18]

" ويعزز الباحثين، وجهة نظرهم بالقول إن هناك بعض القرائن تشير إلى أن أول عملية لإعادة التأمين قد تمت سنة 1370م.

وبصرف النظر عن هذا الرأي المبني على الافتراض، فإنه من الثابت بشكل قاطع أن أعمال إعادة التأمين البحري تمارس على نطاق واسع خلال القرن الثامن عشر بدليل صدور قانون في المملكة المتحدة سنة 1776يقضي ببطلان عقود إعادة التأمين البحري ما لم يكن إبرامها قد تم من أجل حماية حقوق المؤمن له في حالة إعسار أو إفلاس أو موت المؤمن".[19]

كما صدر سنة1755 قرار يتيح لأي مؤمن أن يعيد التأمين على أي تأمين حصل عليه، مما يدل على أن ممارسة أعمال إعادة التأمين لم تكن قاصرة على التأمين البحري، حيث أطلق بموجب قانون صدر في السنة المذكورة، وحيث إن الطلب على إعادة التأمين في ذلك الوقت كان قاصرا على تغطية خطر واحد معين بالذات، فمن المؤكد أن الطريقة الأولى لممارسته كانت هي طريقة إعادة التأمين الاختياري وحيث لم يكن هناك شركات إعادة التأمين متخصصة خلال القرن الثامن عشر والنصف الأولى من القرن التاسع عشر فقد كانت هذه الأعمال تمارس من قبل شركات التأمين المباشر كجزء من أعمالها وكانت هذه الشركات تتبادل فيما بينها عمليات إعادة التأمين بشكل متقابل ليس على أساس إسناد خطر مقابل خطر بل على أساس أن يكون مجموع ما يسند من شركة لأخرى خلال سنة واحدة متوازنا مع الإسناد المتقابل من الشركة الأخرى المسند لها، وكانت العلاقة بين الشركتين أشبه بالعلاقة بين المؤمن له والمؤمن إذ كان على أي من الشريكتين المتبادلتين عندما تباشر الإسناد أن تصرح للشركة المسند لها

[18] بهاء بهيج شكري، **(التأمين البحري في التشريع والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ،2009ص.

[19] بهاء بهيج شكري(، **إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق** ،)مرجع سبق ذكره، ص30.

بكافة الظروف المادية المتعلقة بالخطر المراد إسناده والتي من شأنها أن تمكن الشركة المسند لها من تقرير قبول الإسناد أو رفضه."[20]

" وبمرور الزمن، واتساع محافظ شركات التأمين المباشر نتيجة زيادة الطلب على التأمين وظهور أنواع جديدة منه، أصبح إعادة التأمين الاختياري الذي يعتمد على إعادة تأمين كل خطر على حدى، ويتطلب التصريح بالظروف المادية المتعلقة به، مع حق معيد التأمين بالرفض لا يتماشى مع الرغبة في تغطية كامل محفظة الأخطار بشكل فوري غير معلق على قرار معيد التأمين وفي محاولة لإزالة عيوب إعادة التأمين الاختياري حصل تطور مهم[21] خلال القرن التاسع عشر، في ممارسة أعمال إعادة التأمين وكانت أولى مظاهر هذا التطور ظهور طريقة جديدة لإعادة التأمين تتم بموجب اتفاقية يستمر نفاذها لفترة غير محدودة وتغطي كافة الأخطار من صنف معين والتي يتم قبولها من قبل المؤمن المباشر خلال فترة نفاذ الاتفاقية، ويكون معيد التأمين بموجبها ملزما بصورة إجبارية بقبول كل ما يسند له من هذه الأخطار بشرط أن يلتزم المؤمن المباشر بدوره بإسناد الجزء المتفق عليه من جميع الأخطار التي يؤمن عليها من الصنف المغطى بالاتفاقية وكانت أولى اتفاقية من هذا النوع قد أبرمت في أوروبا سنة1821، تبعتها اتفاقية أخرى أبرمت في المملكة المتحدة سنة 1824فعرفت هذه الطريقة بطريقة إعادة التأمين الإتفاقي أو الإجباري، أما المظهر الآخر لهذا التطور فقد تمثل في تأسيس شركات متخصصة بإعادة التأمين ينحصر نشاطها بهذا العمل ولا تتنافس شركات لتأمين المباشر في ممارسة التأمين المباشر، فكانت الشركة المسماة كولونيا التي تأسست سنة1846 أول شركة من هذا النوع ثم تبعتها شركات متخصصة أخرى ، وبظهور الشركات المتخصصة توزعت الشركات المتخصصة بإعادة التأمين الإتفاقي وقد أدى تأسيس الشركات المتخصصة إلى زيادة الطلب على إعادة التأمين لما يتضمنه من سعة في التغطية والزام لمعيد التأمين بقبول كل ما يسند إليه، كما أدى ممارسة الشركات المتخصصة لأعمال إعادة التأمين الإتفاقي إلى ظهور صور متعددة للاتفاقيات وبنتيجة لذلك تقلص نطاق اللجوء إلى إعادة التأمين الاختياري إذ انحصر اللجوء إليه بإحالات خاصة محدودة وقد ترتب أيضا حل إعادة التأمين الإتفاقي محل إعادة التأمين الاختياري في عمليات إعادة التأمين المتبادل.

ومن مظاهر تطور إعادة التأمين أيضا تأسيس الشركات المتخصصة، ظهور ما يعرف بشركات الوساطة لإعادة التأمين فقد تأسست في المملكة المتحدة شركات ضخمة يقتصر عملها عل التوسط بين

---

[20] محمد صالح الصدقي، **(التأمين ورياضياته)**، دار النهضة العربية، بيروت، ،1973ص256.

[21] رمضان أبو السعود، **(أصول التأمين** ،)الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ،2000ص .4

المؤمن المباشر وبين معيد التأمين، في إبرام اتفاقيات إعادة التأمين وقد سهل توسط هذه الشركات مهمة كل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين إذ أصبحت شركات الوساطة هذه تتولى بنفسها دراسة وتحليل المحافظ التأمينية للمؤمن المباشر وترشده إلى الاتفاقيات التي تتلاءم مع طبيعة أخطار محافظة، كما أنها تقوم بالتعاقد مع المؤمن المباشر باسمها ولمصلحة معيدي التأمين بصفة وكيل بالعمولة، ثم تقوم بتوزيع حصص الاتفاقية على عدد من المعيدين الذين تتعامل معهم وتنحصر كافة المراسلات بخصوص أعمال إعادة التأمين وتسوية الحسابات بما في ذلك تحويل أقساط التأمين و تحويل التعويضات بين المؤمن المباشر وبين شركة الوساطة ".[22]

المطلب الثاني: تعريف إعادة التأمين

اختلفت المفاهيم الفقهية المتعلقة بإعادة التأمين و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن إعادة التأمين تنطوي على جانبين، الجانب الأول قانوني والجانب الثاني فني.

أولا: التعريف القانوني

"إعادة التأمين هو عقد يقبل الطرف الأول فيه ويسمى شركة إعادة التأمين أو معيد التأمين، في مقابل قسط أو مبلغ من المال تعويض الطرف الثاني و يسمى شركة التأمين أو الشركة المتنازلة أو المسندة عن خسائرها المحتملة والتي قد تنتج عن وثائق التأمين التي تصدرها للمؤمن لهم تعويضا كليا أو جزئيا".[23]

"إعادة التأمين هو عقد تأمين جديد، منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية، على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي أصدرتها شركة التأمين وبموجب هذا العقد الجديد (عقد إعادة التأمين) يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها المحتملة والناجمة عن وثائق التأمين الأصلية التي أصدرتها وذلك في مقابل قسط أو مبلغ من المال تدفعه الشركة المتنازلة إلى معيد التأمين".[24]

ثانيا: التعريف الفني

---

[22] بهاء بهيج شكري، **(إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق** ،)مرجع سبق ذكره، ص32.

[23] نبيل محمد مختار، **(إعادة التأمين)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2005ص 02

[24] محمد رفيق المصري، **(التأمين وادارة الخطر)**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ،2009ص309

- "يقصد بإعادة التأمين قيام شركة التأمين بقبول الأخطار ذات المبالغ الكبيرة ومن ثم توزيع هذا الخطر بإعادة تأمين جزء أو أجزاء منه لدى شركات تأمين أخرى تقوم بالمشاركة بالجزء المخصص لها في تحمل الأخطار بحدود الأجزاء التي تقبلها وذلك مقابل دفع عمولة متفق عليها للشركة الأولى وبالجزء المعاد تأمينه تعمل الشركة الأولى بهذه الحالة عمل التأمين بالوكالة على أن تبقى مسؤولة مباشرة أمام العميل ".[25]
- "إعادة التأمين اتفاق داخلي بين هيئتين أو أكثر من هيئات التأمين، تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن جزء من كل عملية تأمينية تحصل عليها الهيئة و ، ذلك مقابل أن تلتزم الهيئة الأخرى بتحمل نسبة من التعويض المدفوع للمؤمن له في حال وقوع الخطر المؤمن ضده في صورة حادث حين تلتزم الهيئة الأولى بسداد مبلغ معين للهيئة الأخرى وهو نصيب تلك الهيئة من قسط التأمين وهذا الاتفاق قد يكون اتفاق مسبق لكل العمليات التأمينية أو اتفاق فوري حسب كل عملية "[26]
- "تسمى الهيئة الأولى بالمؤمن الأصلي أو الهيئة المتنازلة أو المؤمن المباشر، أما الهيئة الثانية فتسمى بالهيئة القابلة أو الهيئة المتنازل لها أو هيئة إعادة التأمين أو معيد التأمين وقد يكون معيد التأمين متخصص في إعادة التأمين فقط أو يقوم بقبول العمليات التأمينية المختلفة بالإضافة إلى قبول عمليات إعادة التأمين[27].

ويلاحظ أن عملية إعادة التأمين تتم بين المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين دون موافقة أو علم المؤمن له وعلاقة المؤمن له علاقة مباشرة مع المؤمن الأصلي فقط ولا يمكن له الرجوع على هيئة إعادة التأمين.[28]

ثالثا : تعريف شامل لإعادة التامين

---

[25] عرفات ابراهيم فياض، **(إدارة التأمين والمخاطر)**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ،2011ص 91.

[26] أسامة عزمي سلام، أشقيري نوري موسى، **(إدارة الخطر والتأمين)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ،2009ص170.

[27] خالد راغب الخطيب، **(التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية)**، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان، ،2009ص79.

[28] ثناء محمد طعيمة، **(محاسبة شركات التأمين ،)**مرجع سبق ذكره ، ص78.

إعادة التأمين هي عملية مقاسمة المسؤولية عن الخطر المؤمن منه بين شركة التامين وشركة إعادة التأمين، فتلتزم شركة التأمين بأن حمل على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة الخطر وتسند الجزء الباقي إلى معيد التامين مقابل جزء من أقساط التأمين.

المطلب الثالث: الغرض من إعادة التأمين

"إعادة التأمين هو وسيلة تستخدمها شركة التأمين لتقليل خسائرها المادية والناتجة عن الأخطار التي قبلت الاكتتاب فيها، وذلك بتحويل تلك الخسائر إلى معيد التأمين في مقابل قسط للمعيد .

حقيقة أننا نستطيع أن نشبه إعادة التأمين بجهاز امتصاص الصدمات في السيارة، التي تسير على طريق وعر به مطبات مما يخفف من دفع الصدمة أو الهزة على الركاب وهكذا يكون الأمر بالنسبة لإعادة التأمين أنه لا يمنع حدوث الخسائر التي تتحملها شركات التأمين، ولكنه سوف يخفف من حدة آثارها ونتائجها ."[29]

"إن المفهوم الأساسي الذي يستند إليه التأمين هو توزيع الخسارة على أكبر عدد ممكن وفقا لقانون الأعداد الكبيرة، فتقوم شركة التأمين بتحصيل أقساط من أعداد كبيرة من المؤمن لهم ومن حصيلة تلك الأقساط تسدد الشركة الخسائر المتحققة، وكلما كانت الأعداد الكبيرة لا نهائية والأخطار المؤمن عليها متشابهة ومتطابقة كلما نجحت شركة التأمين في تحقيق هدفها بكل دقة وإتقان، دون أن تعرض نفسها لأزمات مالية تهدد هامش سيولتها أو تؤدي إلى إفلاسها.

ولما كان في الحياة العملية من الصعب لأي شركة تأمين أن تحصل على هذا العدد اللانهائي من الأخطار المتشابهة والمتطابقة لذلك فهي تلجأ إلى إعادة التأمين لاقتسام الخسائر وكذلك الأقساط بينها وبين شركات إعادة التأمين وفقا لشروط معينة، وبهذه الطريقة تستطيع شركة التأمين أن تتوسع في قبول الأخطار الضخمة بأن تحتفظ لنفسها بجزء من تلك الأخطار وتعيد تأمين الجزء المتبقي الذي يزيد عن قدرتها.

خلاصة القول أن الغرض الأساسي لإعادة التأمين هو تخفيف آثار الخسائر على شركات التأمين ومعالجة تقلباتها من سنة لأخرى نتيجة لصعوبة تطبيق قانون الأعداد الكبيرة بطريقة كاملة أو نتيجة تغير الظروف والتوقعات."[30]

---

[29] نبيل محمد مختار، **(إعادة التأمين ،)**مرجع سبق ذكره، ص13.

[30] خالد راغب الخطيب، **(التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية ،)**مرجع سبق ذكره، ص68.

"كذلك تفتيت الخطر أو تجزئته، لأن تفتيت الخطر يعطي لشركة التأمين القدرة على مواجهة الخطر عند وقوعه مهما كان حجم الضرر، كذلك غرضها هو تدعيم شركات التأمين ويمكن تسمية عملية تفتيت الخطر بالتأمين المشترك.

ومنه تفتيت الخطر يؤدي إلى حماية الشركة من الانهيار".[31]

المطلب الرابع: مقومات عمليات إعادة التأمين

لا تقوم إعادة التأمين إلا بتوفر مجموعة من العناصر والمبادئ القانونية والشروط التي تعتبر مهمة وأساسية في عملية إعادة التأمين.

الفرع الأول: العناصر الأساسية في عملية إعادة التأمين

تقوم عمليات إعادة التأمين على مجموعة من العناصر وهي كالتالي:[32]

أولا: المؤمن المباشر

وهو المؤمن الأصلي والذي يقوم بالتنازل عن حصته من العملية لمعيد أو معيدي التأمين وبالتالي فإنه يقوم بنقل جزء من الخطر إلى هيئة أو هيئات إعادة التأمين.

ثانيا: معيد التأمين

الهيئة التي تقبل أعمال إعادة التأمين، وقد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التأمين أو تمارس نشاط إعادة التأمين إلى جانب أعمالها التأمينية الأخرى

ثالثا : المبلغ المعاد تأمينه

وهو المبلغ الذي يتنازل عنه المؤمن الأصلي إلى هيئة إعادة التأمين.

رابعا: المبلغ المحتفظ به

وهو الفرق بين مبلغ التأمين الذي اتفق المؤمن الأصلي مع المؤمن له على دفعه عند وقوع الخطر والمبلغ المعاد تأمينه لدى هيئة إعادة التأمين.

---

[31] أحمد شرف الدين، **(أحكام التأمين في القانون والقضاء)**، دراسة مقارنة، دار الجامعية للنشر وللطباعة، الكويت، ص12 1999

[32] أسامة عزمي سلام، **(إدارة الخطر والتأمين)**، مرجع سبق ذكره، ص170، ص .171

خامسا: عمولة إعادة التأمين:

وهو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه هيئة التأمين المباشر لتغطية المصاريف التي تحملتها في سبيل حصولها على تلك العملية.

سادسا: عقد إعادة التأمين

"وهو اتفاق بين هيئتين هما المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين[33] ".

الفرع الثاني: المبادئ القانونية لإعادة التأمين

إن المبادئ القانونية الأساسية لإعادة التأمين هي نفس المبادئ التي تنطبق على التأمين وهي:

أولا : مبدأ المصلحة التأمينية

" المصلحة التأمينية هي العلاقة المالية المعترف بها قانونيا بين المؤمن له وموضوع التأمين بمعنى أن المؤمن له سوف يستفيد من بقاء موضوع التأمين سليما.[34]

" في وثائق الممتلكات فإن موضوع التأمين هو المباني والمخزون والماكينات....الخ وفي التأمين البحري فإن موضوع التأمين هو السفينة والبضائع...الخ وفي تأمين المسؤولية فإن موضوع التأمين، هو المسؤولية القانونية للمؤمن له للأضرار التي قد يلحقها بالآخرين نتيجة لسهو أو أخطاء ارتكبه كالطبيب الذي قد يخطئ في الجراحة.

وفي وثيقة تأمين الحياة فإن موضوع التأمين هو حياة المؤمن عليه وبالتالي يتضح مما سبق أنه لا يستطيع أحد أن يؤمن على أشياء أو ممتلكات ليس له فيها مصلحة تأمينية.[35]

هنالك بعض المصالح التي يصعب تعريفها أو تحديد قيمتها وهي كالتالي:

1. **خلق المصلحة التأمينية**

"في تأمين الممتلكات فإن المصلحة التأمينية تنشأ من امتلاك الشيء موضوع التأمين بالإضافة إلى حالات أخرى حددها القانون، فالأمين له مصلحة تأمينية على الشيء المؤتمن عليه...الخ

---

[33] علي محمد بدوي، **(التأمين دراسة تطبيقية)**، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009،ص160 ص161.

[34] نبيل محمد مختار، **(إعادة التأمين** ، **)**مرجع سبق ذكره، ص12.

[35] محمد حسام لطفي، **(الأحكام العامة لعقد التأمين** ، **)**دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، الطبعة الثانية، دار الجامعية للنشر والطباعة، الأردن، 1990،ص 1.

وفي تأمين المسؤولية فإن المصلحة التأمينية تنشأ من المسؤولية القانونية التي قد تقع على المؤمن له نتيجة خطأ ارتكبه فالسائق قد يصطدم بالآخرين أو بممتلكاتهم والطبيب قد يخطئ في إجراء الجراحة.

2. **التقييم المالي للمصلحة**

في تأمين الممتلكات فإن ما يتم التأمين عليه ليس هو المبنى أو السفينة أو المخزون...الخ

ولكن المصلحة المالية للمؤمن له في تلك البنود والتي تحدد بالمبلغ الذي قد يخسره في حالة هلاك موضوع التأمين و إلا سيكون التعويض ربحا صافيا للمؤمن له الأمر الذي يتعارض مع مبدأ التعويض ويؤدي إلى افتعال المؤمن له للحوادث أو زيادته للخسائر".[36]

3. **متى ينبغي وجود المصلحة التأمينية**

"في تأمين الحياة ينبغي وجود المصلحة التأمينية للمؤمن له منذ بداية إبرام الوثيقة ، وفي التأمين البحري ينبغي وجود المصلحة التأمينية للمؤمن له وقت الخسارة ولا يتطلب القانون وجودها وقت إبرام الوثيقة، وينبثق ذلك من عادات التجارة البحرية على سبيل المثال تغيير ملكية البضائع أثناء نقلها وتكون وثيقة التأمين البحري مستند رئيسي في تحويل ملكية البضائع أثناء نقلها فيكون لمشتري البضائع مصلحة تأمينية منذ لحظة نقل ملكيتها إليه بالرغم من أنه لم يكن له مصلحة تأمينية وقت إبرام الوثيقة .[37]

4. **المصلحة التأمينية للشركة المتنازلة**

"إن لشركة التأمين مصلحة تأمينية في الخطر الذي قبلت الاكتتاب فيه وتتمثل تلك المصلحة التأمينية في مسؤوليتها القانونية بأن تدفع التعويضات إلى المؤمن لهم في حالة هلاك أو تلف الخطر المؤمن عليه.

إن هذه المصلحة التأمينية تعطيها الحق في أن تعيد التأمين لتخفيف الأضرار التي قد تقع عليها في حالة هلاك أو تلف موضوع التأمين.

ثانيا: مبدأ التعويض

إن مبدأ التعويض هو أداة الرقابة على التأمين، ويقضي مبدأ التعويض بإرجاع المؤمن له إلى الحالة المالية التي كان عليها قبل وقوع الخسارة...، فوثيقة التأمين هي عقد تعويض فقط...ولو كان هناك اقتراحا يمنع المؤمن له من الحصول على هذا التعويض الكامل أو إعطاء المؤمن له أكثر من التعويض

---

[36] نبيل محمد مختار، **(إعادة التأمين ،)**مرجع سبق ذكره، ص.

[37] فايز أحمد عبد الرحمن، **(أثر التأمين على الالتزام بالتعويض)**، دراسة في القانونين المصري والفرنسي والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الأردن، ،1990ص 75ص78

الكامل، فإن هذا الاقتراح بالتأكيد خاطئ باستثناء بعض الحالات المتعارف عليها كتطبيق قاعدة النسبية والسماح بالوثيقة أو الوثائق التي تحتوي على حد أقصى لمسؤولية شركة التأمين أو عندما تدفع شركة التأمين التعويض بدون خصم نسب الاستهلاك...الخ

ولمبدأ التعويض علاقة بمبدأ المصلحة التأمينية لأن التعويض يجب أن لا يزيد عن المصلحة المالية للمؤمن له في موضوع التأمين، ولأن مبدأ التعويض يعتمد على نفس قواعد التقييم الخاصة بمبدأ المصلحة التأمينية والسابق شرحها.

وفقا لمبدأ التعويض فإن الشركة المتنازلة يجب أن لا تسترد من المعيد أكثر من قيمة نصيبه في الخسارة الأصلية التي دفعتها للمؤمن لهم ".[38]

ثالثا: مبدأ منتهى حسن النية

يشتمل مبدأ منتهى حسن النية على عنصرين أساسين هما: الإفصاح أو الإباحة بالمعلومات وبيان الحالة أو وصف الأوضاع، إذ يجب أن تفصح الشركة المتنازلة عن كافة الحقائق الجوهرية للمعيد، توتع بر الحقائق جوهرية إذا كان لها تأثير على حكم المعيد من حيث قبوله الخطر أو رفضه أو تحديده لسعر إعادة التأمين.

كما يجب أن يكون بيان الحالة أو وصف الأوضاع صادقا وحقيقيا، ويتمثل بيان الحالة في قسيمة إعادة التأمين والإجابة على استفسارات المعيد والإحصائيات المقدمة له...الخ.

إن الإخلال بمبدأ منتهى حسن النية"إخفاء الحقائق الجوهرية، أو تقديم معلومات كاذبة."يؤدي إلى بطلان عقد إعادة التأمين".[39]

المبحث الثالث: ماهية الملاءة المالية

إن الاهتمام بدراسة مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق ملاءة شركات التأمين لها أهمية كبيرة ، و لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب المتعلقة بملاءة شركات التأمين من خلال التعرف على مفهوم الملاءة المالية و أهميتها في شركات التأمين، و أخيرا المخاطر التي تواجه الملاءة المالية في هذه الشركات.

ومنه سنتطرق الى العناصر التالية :

- **مفهوم الملاءة المالية**

[38] فايز أحمد عبد الرحمن، **(أثر التأمين على الالتزام بالتعويض)**، نفس المرجع السابق، ص .79

[39] بهاء بهيج شكري، **(إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق)**، مرجع سبق ذكره، ص48.

- **اهمية الملاءة المالية**
- **التحليل المالي**

المطلب الأول: مفهوم الملاءة المالية

الملاءة بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو السداد للالتزامات، وفي مجال التأمين هناك تعريفات عديدة أهمها:

1. يرى البعض أن الملاءة المالية لشركات التأمين يقصد بها قوة و متأنية مركزها المالي ، و بذلك يمكن القول بأن شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي في سنة ما إذا زادات الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من تعويضات و مصروفات و توزيعات للأرباح؛[40]
2. تعني ملاءة شركات التأمين توافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة؛[41]
3. هي الاحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الالتزامات المطلوبة، مع وجود هامش آمان هامش الملاءة المالية يساوي على الأقل المتطلبات القانونية؛
4. يقصد بالملاءة– بصفة عامة – قدرة إيرادات الشركة بما في ذلك عائد الاستثمار على تغطية التكاليف المختلفة، وفي شركات التأمين تعبر الملاءة المالية عن : القدرة المالية لشركة التأمين على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة ، ويتم قياسيا عن طريق إيجاد الفرق بين الأصول والخصوم الواردين في الميزانية المجمعة لشركة التأمين بعد إعادة التقييم[42].

---

[40] هبتون كريمة ، رزيق منال ، دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي ، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص : مالية محاسبة ، ، 2014–2015ص 51

[41] هدى بن محمد ، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "، CAA "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: بنوك وتأمينات ، ، 2004–2005ص46

[42] رمادي بثينة ، دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين –وكالة أم البواقي– ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير ، التخصص: مالية و تأمينات و تسيير المخاطر ، ص35

المطلب الثاني: أهمية الملاءة المالية

ان الاهتمام الواضح بملاءة شركات التأمين من طرف هيئات الإشراف و الرقابة على التأمين و إدارة شركة ذاتها راجع إلى حقيقة أن أغلب أموال شركات التأمين تخص حملة الوثائق ، وهذه الفئة (حملةالوثائق) لا نستطيع الحكم على المركز المالي لشركات التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما ، ويعتبر قوة و متانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية :

1. **حاملي وثائق التأمين :** الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها و المبين في و وثيقة التأمين؛
2. **المستثمرون أو حاملي الأسهم:** الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى توزيع الأرباح الذين وعدوا بها ؛
3. **الموظفون في الشركة :** الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم و هذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما أذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية
4. **متانة المركز المالي لشركة التأمين :** منهم الإدارة العليا في الشركة و يؤثر ذلك على سمعتها و فرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى؛
5. **هيئات الإشراف و الرقابة :** التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة بالسوق.

شركات التأمين الأخرى التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من إفلاس و أثره على سوق التأمين بصفة عامة ، فبعد إفلاس الشركة يتم توزيع الوثائق التي كانت لديها على الشركات التي مازالت قائمة.

مما سبق يمكن القول إن الملاءة المالية في شركات التأمين تعني قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائينيها عند حلول أجال استحقاقها دون أن يؤدي ذلك إلى إفلاسها و خروجها من السوق، و يعتبر مصطلح اليسر المالي كمرادف لملاءة المالية ، ولهما اليسر المالي ، و الملاءة المالية حالة عكسية يشير لها مصطلح العسر المالي، أين تكون شركات التأمين غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، وللملاءة المالية أهمية كبيرة في حماية مصالح المؤمن لهم و ذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقات

المحددة ، بالإضافة إلى ضمان نجاح و استمرارية شركات التأمين لما لهذه الشركات من أهمية اقتصادية واجتماعية.

تكمن أهمية الملاءة في النقاط التالية :[43]

- حماية مصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة؛
- ضمان نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لمالها من أهمية اقتصادية واجتماعية.

كما يعتبر قوة ومتانة المركز المالي لشركة التامين في غاية الأهمية للأطراف الآتية:[44]

- حاملي وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها والمبين في وثيقة التأمين ؛
- المستثمرون أو حاملي الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى توزيع الأرباح الذين وعدوا به؛
- الموظفون في الشركة الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كالهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية،
- متانة المركز المالي لشركة التأمين تهم الإدارة العليا في الشركة ويؤثر ذلك على سمعتها وفرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى؛
- هيئات الإشراف والرقابة التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس إحدى شركات التأمين العاملة بالسوق.

المطلب الثالث: التحليل المالي

1. مفهوم التحليل المالي:

اختلف المفكرين تعدد التعاريف التحليل المالي ونذكر منها ما يلي:

التحليل المالي وسيلة لدراسة التخطيطية:

[43] هبتون كريمة و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص55

[44] رمادي بثينة ، مرجع سبق ذكره ، ص36 ص 37 ،

فالتحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة اقتصادية من خلال مساهمته في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة في قصد اتخاذ القرارات.[45]

- **التحليل المالي هو دراسة تنبؤية:**

فالتحليل المالي عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف عن مواطن القوة في وضع المؤسسات لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال القراءة الوعي للقوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.[46]

- **التحليل المالي هو دراسة محاسبية:**

فالتحليل المالي هو إلا دراسة القوائم المالية في ظل المجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم وباستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وذلك لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها وبهذا الشكل فان التحليل المالي يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تهم الأطراف المعنية.[47]

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة ان تحليل المالي يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها كما يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من التحليل المالي حيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي:[48]

- تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأسمال لزيادة الطاقة لإنتاجية للمؤسسة وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية؛

---

[45] امينة عابد، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ( )2012-2013ولاية ام البواقي،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية بنوك ص 6

[46] امينة عابد ، مرجع سبق ذكره ص 7

[47] امينة عابد ، مرجع سبق ذكره ص 7

[48] مينة عابد ، مرجع سبق ذكره ص 7

- رسم السياسات المالية من خلال الحصول على الاموال وكيفية إدارتها وتوزيعها.

واذا أدمجنا التعاريف الثلاثة للتحليل المالي تكون خطواته كالتالي:[49]

- تحديد الهدف من التحليل.
- تحديد الفترة الزمنية التي سيتم فيها التحليل؛
- اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه؛
- اختيار الاسلوب الملائم من اساليب التحليل؛
- معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره؛
- اختبار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه؛
- تحديد مدى واتجاه وانحراف المؤسسة من المعيار المستعمل؛
- تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع الى جذورها الحقيقية؛
- الاستنتاج المناسب من عمليات التحليل؛
- وضع التوصيات واقتراح الحلول الملائمة

2. **اهمية التحليل المالي:**

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة و قدرتها على النمو؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة؛
- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشاة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت؛
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛

[49] امينة عابد ، مرجع سبق ذكره ص 7

- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية؛
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.[50]

3. انواع التحليل المالي

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي، الأول يسمى تحليل الاتجاهات أو التحليل الأفقي، وهو يعني بدراسة النسب المالية لشركة معينة عبر عدد من السنوات، والثاني يسمى التحليل المالي بالنسب، ويعني بدراسة العلاقات بين البنود المترابطة في القوائم المالية، ليعبر عنها بطريقة إحصائية ملائمة[51].

أ. تحليل الاتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليلي المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس4.

ب.التحليل المالي للنسب:

التحليل المالي للنسب مرادفا للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم الماليةً يعتبر هذا الأسلوب للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب و هو بند

[50] امينة عابد ، مرجع سبق ذكره ص 7

[51] أ. فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 5

الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة بعلاقة سببية، على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها .وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات، وأوجه نشاطاتها المختلفة. ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي :[52]

- **نسبة السيولة** : وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- **نسب الربحية** : وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح، مثل نسبة هامش، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم.
- **نسب الرفع المالي** : وتستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.
- **نسب النشاط** : وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية وأصولها المختلفة، مثل معدل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينين، والفترة النقدية.
- **نسب السوق** : ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ومن الأمثلة عليها: القيمة السوقية إلى العائد، والقيمة السوقية إلى الدفترية، ريع السهم، والقيمة السوقية إلى التدفق النقدي، وعائد الاحتفاظ بالسهم.

خلاصة

[52] فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص8 ص 9 ،

إعادة التأمين هي وسيلة لتفتيت الخطر وتوزيعه على عدد كبير من شركات التأمين داخل الدولة أو خارجها، حيث إذا تحقق الخطر ال تتحمله شركة تأمين واحدة أو سوق تأمين واحد بل تتحمله عدة شركات في دول مختلفة و عدة أسواق، وبذلك يصبح الخطر قابلا للتأمين هذا من جهة، ويساعد المؤمن المباشر على أن يتفادى الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تترتب عن تحقق الخطر من جهة أخرى. ومن أجل تحويل هذه الأخطار إلى معيدي التأمين فإن إعادة التأمين تأخذ عدة طرق يتم تصنيفها إلى نوعين من الناحية الشكلية (على أساس قانوني) والتي تتمثل في الطريقة الاختيارية والطريقة الإجبارية، ومن الناحية الفنية والتي نميز فيها بين الطريقة النسبية على أساس المشاركة وفائض القيمة وبين الطريقة غير النسبية على أساس زيادة الخسارة أو وقف الخسارة. وتعتمد شركة التأمين في الاختيار بين هذه الطرق على طبيعة وحجم الأخطار التي تقبل تغطيتها.

كما أن ملاءة شركات التأمين تحتل أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو بالنسبة للشركة كونها تعبر عن مدى قدرته المالية الدائمة علي تسديد التزاماتها اتجاه المؤمن لهم في أوقاتها المحددة.

www.psdgraphics.com

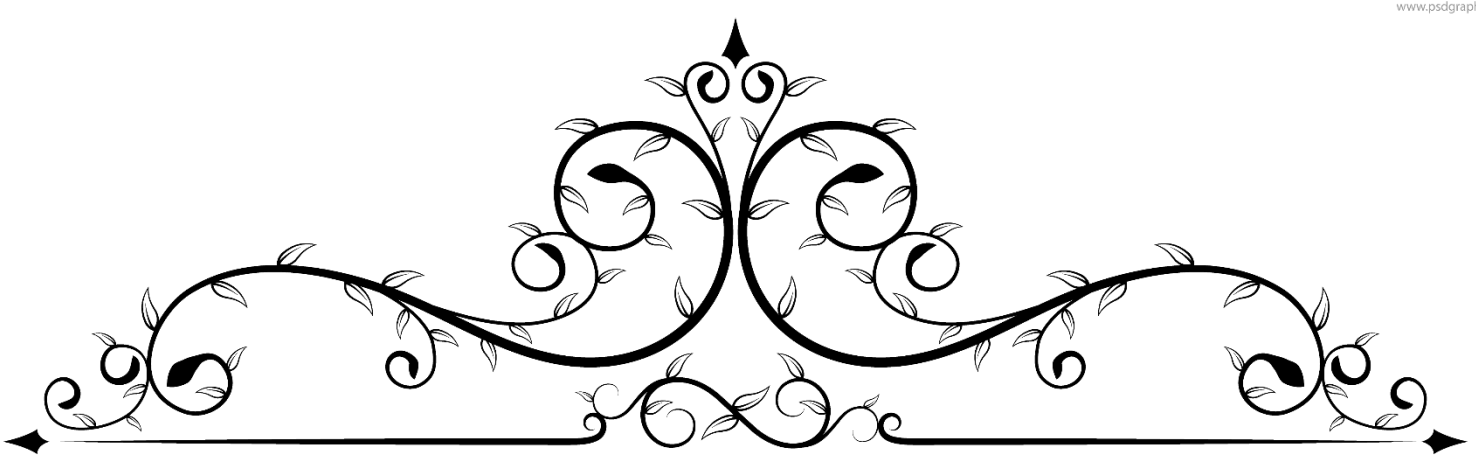

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية –وكالة المسيلة للتأمينات

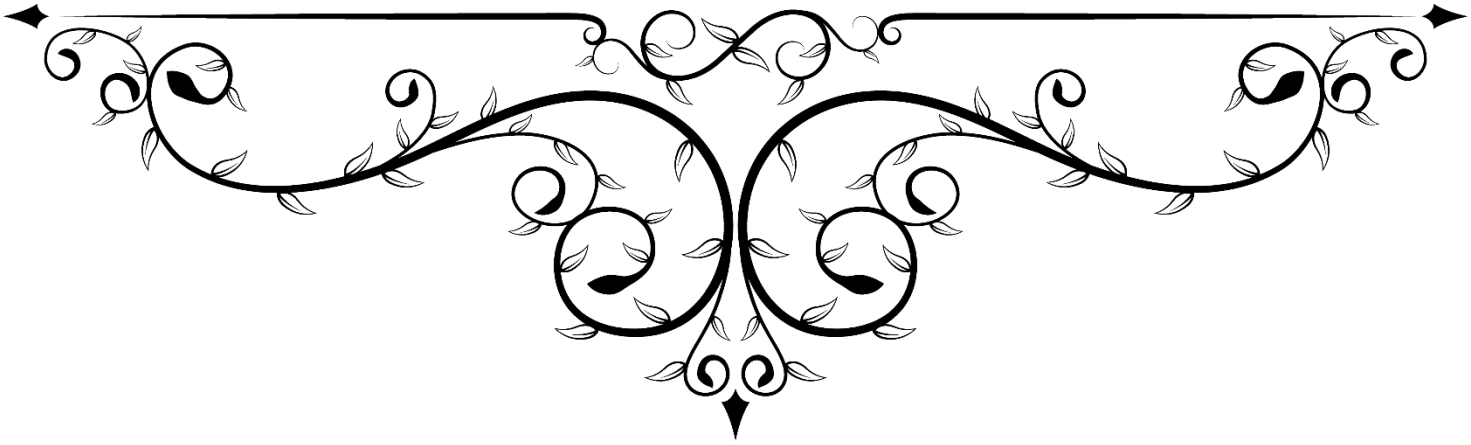

تمهيد :

تعد شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي تستهدف الربح وتحقيق الرخاء الاقتصادي، حيث يقوم نشاطها على تقديم خدمات اجتماعية للأفراد وتأمينهم من الأخطار التي قد يتعرضون لها وذلك من خلال تقليص الخسارة المحتمل تحققها، كما أنها تعمد على تجميع الأموال ليعاد استثمارها في الأوراق المالية وتقديم القروض، وتقوم بوظائف رئيسية تتمثل في إدارة العمليات والنشاط التسويقي، ولكي تؤدي أنشطتها على أكمل وجه يجب أن تعمل على تكوين رؤوس أموال لا يستهان بها لتغطية التزاماتها المتوقعة مستقبلا ، و بعد استعراض الإطار النظري للملاءة المالية وإعادة التأمين ، سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي وذلك بعد اختيار الشركة الوطنية للتأمينCAAR. LA

- **المبحث الأول : تعريف المؤسسة محل الدراسة ؛**
- **المبحث الثاني: عرض و تحليل القوائم المالية محل الدراسة.**

المبحث الأول : تعريف المؤسسة محل الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى أهم التطورات التي مرت بها الشركة الجزائرية للتأمينات) (La CAARمنذ نشأتها، وكذلك أهم المهام الخاصة بوكالة مسيلة ، إضافة لذلك سوف نقوم بعرض هيكلها التنظيمي .لهذا سنحاول التطرق للعناصر التالية:

- **مفهوم حول الشركة الوطنيةLA CAAR ؛**
- **مفهوم حول الشركة الوطنيةLA CAAR وكالة المسيلة.**

المطلب الأول: مفهوم حول الشركة الوطنيةLA CAAR

1. **تعريف و نشأة الشركة الوطنية لتأمينات:**

تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر، نشأت عام 1963 وكانت مكلفة بالمراقبة من خلال التنازل القانوني، حيث كانت تلزم مختلف الشركات التي تزاول نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن حجم الأقساط بنسبة % 10لصالح الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين"CAAR".

وفي 1975تنازلت عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR"في 1985تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAATوفي إطار إعادة هيكلة نشاطها أصبحت تختص بالتأمين عن الأخطار الصناعية.

.وفي سنة 1989ومع إلغاء قانون التخصص والانتقال إلى الاستقلالية عملت الشركة من جديد على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص)، وفي 1995تنازلت عن محفظتها في فرع القرض الموجه للتصدير إلى الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادراتCAGEX.

–حيث انتقل رأس المال الاجتماعي من500مليون دج سنة 1994إلى 2مليار دج ثم 2.7مليار دينار سنة، 1998وحققت رقم أعمال بلغ 7.6مليار دج سنة ، 2006ليصل إلى 8مليار دج سنة 2010؛

–وتحوي شبكة توزيع الشركة 5فروع جهوية و 77وكالة، أما الغير مباشرة 39وكيلا عاما[53].

2. الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لتأمينات:

شكل رقم 03 :الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لتأمينات[54]

المطلب الثاني: مفهوم حول الشركة الوطنيةLA CAAR وكالة المسيلة

أولا: مهام الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة–المسيلة–

للوكالة ثلاثة مصالح، وفي ما يلي مهام كل مصلحة فيها:[55]

[53] عصام الدين معتوق ، فطيمة بختاوي ، أثر جودة خدمات شركات التأمين على الطلب في سوق التأمينات السنة الجامعية:– 2018–2017دراسة حالة شركة LA CAARفرع المسيلة – ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، ، –2018 2017ص36

[54] بوحلايس فهيمة ، تأمين المسؤولية المدنية المهنية الخاصة بالمستشفيات –دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و اعادة التأمين ، مذكره مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، ، 2012–2013ص92

[55] بوحلايس فهيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 9

1.مصلحة السيارات وتأمين الأشخاص

وتنقسم بدورها إلى فرعين فرع خاص بالإنتاج وفرع خاص بالحوادث

–فرع إنتاج تأمين السيارات وتأمين الأشخاص

تتلخص مهام هذا الفرع في:

- ✓ استقبال المؤمن لهم وشرح الضمانات وأهميتها بالتأمين
- ✓ إبرام عقود التأمين الخاصة بالسيارات والأشخاص
- ✓ إعداد حصيلة عقود التأمين المبرمة خلال كل شهر
- ✓ إعداد التقارير الإحصائية لعمليات التأمين المبرمة خلال كل شهر حسب كل ضمان، مبلغ الأقساط الإجمالية الشهرية ..... الخ

– فرع حوادث السيارات وحوادث الأشخاص

يعتبر هذا الفرع بمثابة فرع خدمة ما بعد البيع وتتلخص مهامه في:

استقبال التصريح بالحادث ومراجعة الضمانات والتأكد من ظروف وقوع الحادث.

- ✓التصريح من طرف المؤمن له
- ✓تسجيل الحادث وفتح الملف
- ✓تعيين الخبير الذي توكل إليه فحص المركبة وإعداد الخبرة والسهر على أن يتم انجاز الخبرة في الآجال المحددة بحيث لا يتعدى مدة شهر واحد
- ✓دراسة الملف و تسويته في إطار الضمانات الاختيارية
- ✓التكفل في إرسال الطعون لشركة المؤمن لديهم للحصول على التعويضات الخاصة بالمؤمن له في إطار ضمان المسؤولية المدنية للغير
- ✓المتابعة المستمرة للملفات إلى غاية تسويتها سواء بصفة ودية أو عن طريق العدالة

✓اعداد التقارير الشهرية الخاصة بالحوادث والمتضمنة:

- حصيلة الحوادث المصرح بها خلال الشهر وتقييمها بصفة جزائية أو بصفة حقيقة (حسب مبلغ التعويضات التي على عاتق الوكالة)
- حصيلة المبالغ المساواة خلال الشهر حسب كل ضمان
- حصيلة التعويضات التي تم استلامها خلال الشهر من الغير
- حصيلة الحوادث الباقية في اخر كل شهر

2.مصلحة الأخطار الصناعية:

تنقسم بدورها إلى نوعين: **فرع الإنتاج وفرع الحوادث**

أما مهامها فهي نفس المهام التي ذكرناها فيما سبق والخاصة بمصلحة السيارات وتأمين الأشخاص إلا أنها تكون في حدود اختصاص هذه المصلحة.

3.**مصلحة المالية والمحاسبة:**

تتلخص مهام هذه المصلحة في:

- ✓ استلام نسخ من عقود التأمين المبرمة لتسجيلها محاسبيا.
- ✓استلام أقساط التأمين سواء أكان الدفع نقدا أو بواسطة شيكات48.
- ✓ دفع المبالغ المحصل عليها في حساب الوكالة لدى البنك الخارجي الجزائري كل يوم.

دفع التعويضات الخاصة بالحوادث سواء للمؤمنين لهم أو الغير.

- ✓ دفع أجور العمال والنفقات الخاصة بها لدى صندوق الضمان الاجتماعي.
- ✓ دفع عائدات الرسم على القيمة المضافة وعائدات الطابع الجبائي وكذا عائدات. صندوق التعويضات التي تحصلت عليها الوكالة من خلال إبرام عقود التأمين وذلك إلى مصالح الضرائب.
- ✓ إعداد المحاسبة الخاصة بالوكالة كل شهر وتحويلها إلى مديرية الجهوية.

المبحث الثاني: عرض و تحليل القوائم المالية محل الدراسة

إن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية تم وضعه لمساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية على تطوير معاييرها، ولمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعرفة الخلفية التي أعدت على أساسها ، وتعد الميزانية من أهم عناصر القوائم المالية التي تدرس بها الملاءة المالية للمؤسسة لهذا سنحاول في هذا المبحث المقارنة بين ميزانيتين و اثر إعادة التامين على الملاءة المالية لشركات التأمينات . سنحاول التطرق لما يلي:

- **تحليل الميزانية الختامية 2018؛**
- **تحليل الميزانية الختامية 2019؛**
- **المقارنة بين الميزانيتان الختاميتان لسنة 2019- 2018.**

المطلب الأول : تحليل الميزانية الختامية 2018

أولا تحليل جزء الأصول:

يحتوي جزء الأصول على فرع يخص إعادة التأمين حيث يضم العناصر التالية:

- **الأحكام الفنية لتأمين :** ويقصد بها استثمار مبلغ التأمين الذي يودعه المؤمن عليه في شركة التامين و منه بغية استرداد المبالغ عن حدوث الخطر بالنسبة للمؤمن عليه وعندما تكون شركة التأمين عاجزة عن دفع يصبح المؤمن عليه له الحق في ذلك الاستثمار أي كان نوعه.

-**جزء من التأمين المشترك :** وهو عبارة عن توزيع الخطر على عدو شركات ومنه يصبح الخطر المقسم إلى أجزاء على عدة شركات تأمين أي كل شركة تأمين مسؤولة عن أجزاء متساوية أو غير متساوية.

-**جزء من اتفاقية إعادة التأمين :** هنا نجد لوحات من اتفاقية إعادة تأمين اختياري أو معاهدة الأول يقصد به عندما تصبح شركة تامين غير قادرة على دفع المبلغ الخطر للمؤمن عليه فتقترح عليه اتفاقية او عقد إعادة تأمين من اجل تخفيض مبلغ الخطر مع بنود أخرى تتعلق بالاتفاقية مع عمولات ...الخ ، أما

الثاني فهو يسمح لمؤسسة التأمين

حق اختيار المخاطر التي تريد التنازل عنها وهو ملزم.

•**التامين الوسيط و الحسابات ذات الصلة** :هو الشخص الاعتباري الذي يقوم بأعمال بالتفاوض مع شركات التأمين و المؤمن لهم لإتمام عملية تأمين وذلك لقاء عمولة أو معدل فائدة معينة.

•أقساط التأمين الصادرة

العناصر	2017	2018
جزء من التأمين المشترك	–	–
جزء من اتفاقية إعادة التأمين	12 178 315 949	10 191 490 246
التامين الوسيط والحسابات ذات الصلة	8 815 007 228	9 341 038 591

جدول رقم 02 :محتويات جزء الأصول لسنة 2018

▪تحليل الجدول:

نلاحظ في الجدول أعلاه ان جزء من اتفاقية التأمين في سنة 2017كان أكبر مقارنة بسنة 2018أما بالنسبة لتأمين الوسيط والحسابات ذات الصلة فهو العكس بينما كان في 2018أكبر مقارنة بسنة2017 .

ثانيا: تحليل جزء الخصوم:

يحتوي جزء الخصوم يحتوي على فرع يخص إعادة التأمين حيث يضم العناصر التالية:

•**الأموال أو الأوراق المالية الواردة من معيدي التأمين.**

•**الأحكام الفنية لتأمين** : تتفرع إلى:

–العمليات المباشرة: ويقصد بها جميع العمليات التي تفقدها شركة التأمين مع متعامليها دون دخول وسيط.

•**الديون و الموارد ذات صلة** : تتفرع إلى

–حاملي الوثائق ووسطاء التأمين

العناصر	2017	2018
الأموال أو الأوراق المالية الواردة من معيدي التأمين	**3 082 512 982**	**1 454 587 312**
الأحكام الفنية لتأمين:	–	–
العمليات المباشرة	**18 723 736 519**	**17 786 821 305**
القبول	**93 352 125**	**151 905 238**
الديون و الموارد ذات صلة:	–	–
–حاملي الوثائق ووسطاء التأمين	**203 248 298**	**242 846 589**

جدول رقم 02: محتويات جزء الخصوم لسنة 20

▪**تحليل الجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان عنصر الأموال أو الأوراق المالية الواردة من معيدي التأمين كان مرتفع وذلك في سنة 2017ومنخفض مقارنة مع سنة 2018أما بالنسبة الأحكام الفنية التأمين بعناصره فنلاحظ في سنة 2017أن العمليات المباشرة مرتفعة بالفارق قليل عن السنة 2018والعكس بالنسبة للقبول منخفض في سنة 2017ومرتفع في سنة 2018وأخيرا عنصر حاملي الوثائق ووسطاء التأمين الذي بدوره نلاحظ انخفاضه في سنة 2017وارتفاعه في السنة التي تليها.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية الختامية 2019

أولا: تحليل جزء الأصول:

يحتوي جزء الأصول على فرع يخص إعادة التأمين حيث يضم العناصر المذكورة سابقا في الميزانية الختامية للسنة 2018وتحتوي على العناصر التالية:

العناصر	2018	2019
جزء من التأمين المشترك	–	–
جزء من اتفاقية إعادة التأمين	**10 191 490 246**	**11 730 680 724**
التامين الوسيط والحسابات ذات الصلة	**9 341 038 591**	**9 289 340 746**

جدول رقم 03: محتويات جزء الأصول لسنة 2019

تحليل الجدول:

نستخلص من الجدول أعلاه أن عنصر اتفاقية إعادة التأمين منخفض في سنة 2018مقارنة ب سنة 2019الذي يكون فيها مرتفع والعكس صحيح بالنسبة للعنصر التأمين الوسيط والحسابات ذات الصلة الذي يكون مرتفع في سنة 2018ومنخفض في سنة 2019.

ثانيا: تحليل جزء الخصوم:

يحتوي جزء الخصوم يحتوي على فرع يخص إعادة التأمين حيث يضم العناصر السابق ذكرها في الميزانية الختامية للسنة 2018:

العناصر	2017	2018
الأموال أو الأوراق المالية الواردة من معيدي التأمين	**1 454 587 312**	**1 361 928 027**
الأحكام الفنية لتأمين:	–	–
العمليات المباشرة	**17 786 821 305**	**18 390 073 471**
القبول	**151 905 238**	**142 359 644**
الديون و الموارد ذات صلة:	–	–
–حاملي الوثائق ووسطاء التأمين	**242 846 589**	**217 769 028**

جدول رقم 04: محتويات جزء الخصوم لسنة 2019

تحليل الجدول:

أهم ما يمكننا استخلاصه من الجدول أعلاه بأن عنصر الأموال والأوراق المالية يرتفع بالنسبة قليلة في سنة 2018مقارنة بسنة 2019 و أما عنصر العمليات المباشرة يقل في سنة 2018مقارنة بسنة 2019 والعكس بالنسبة للقبول ما فيما يخص عنصر حاملي ووسائط التأمين في سنة 2018 مرتفع وسنة 2019ينخفض.

المطلب الثالث: المقارنة بين الميزانيتان الختاميتان لسنة 2019- 2018

أولا: مقارنة بين الأصول في الميزانيتان 2019-2018

من خلال ما سبق يمكن أن نقول جزء الأصول الخاص الميزانيتان سنة 2018-2019 أن شركة تأمين ركزت في سنة 2018على التأمين الوسيط أي استعمال طرف ثالث من أجل إيجاد عملاء و

التأمين على مخاطرهم مقابل عمولة وذلك لارتفاعه في سنة 2018عن سنة 2019وأما في سنة 2019اعتمدت على ما يسمى باتفاقية إعادة التأمين حيث يكون مؤمن عليه له كامل الحق في رفض أو قبول إعادة التأمين مخاطره بالمبالغ أقل بامتيازات مستقبلية و كاستنتاج عام نلاحظ أن شركة التأمين لا تتبع إستراتيجية محددة كل سنة من أجل التأمين بل تنوع وذلك قد يكون جيدا أو سيئ على حسب تعامل المؤسسة مع صعوبات و تجاوز العقبات.

ثانيا: مقارنة بين الخصوم في الميزانيتان 2019-2018

أما في جزء الخصوم الميزانيات 2018-2019نرى العنصر الأول و المتمثل في استثمار أموال التأمين من اجل تلبية حاجات المؤمن عليهم عن حدوث الخطر وكذلك من اجل تجنب الوقوع في عجز عند حدوث المخاطر أو الكوارث بالنسبة للممتلكات المؤمن عليه مهما كان نوعها ومنه كسب زبائن أو عملاء جدد للشركة وذلك في سنة 2018وبصفة اقل في سنة 2019وبالنسبة للأحكام الفنية بالصفة عامة بكل عناصرها نلاحظ تعاكس بالنسبة للعمليات مباشرة وكذلك عنصر القبول لسنوات 2018-2019و بالنسبة لعنصر الوسطاء تأمين فقد تم استعماله بصفة كبيرة في سنة 2018مقارنة بسنة 2019.

وكاستنتاج عام نقول أن شركة التأمين تسعى جاهدة لتطبيق كل الاستراتيجيات قصد تطور و بلوغ الريادة في مجال تأمين ومنه جذب أكبر عدد من متعاملين و الزبائن و السعي إلى تطوير المستمر عبر كل المجالات.

استنتاج عام للملاءة المالية:

▪بالنسبة للأصول الميزانيتان 2018-2019

و نجد أن الملاءة المالية للمؤسسة جيدة في سنة 2018 لأنها لم تعتمد بشكل كبير على اتفاقية إعادة التأمين أي بمقدور المؤسسة الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن عليهم ونفس الأمر في سنة 2019لكن بشكل

أقل وذلك لأن شركة التأمين بداءة في إتباع سياسة إعادة التأمين ومنه ليس لها القدرة على تغطية جميع مخاطر مؤمن عليهم.

▪بالنسبة للخصوم الميزانيتان 2018-2019

و هنا نقول على الملاءة المالية للشركة التأمين جيدة لأنها تعتمد وبشكل كبير على جانب استثمار الذي بدوره يمكنها من تغطية جميع مخاطر العملاء وذلك سنة 2018ثم يكون هناك انخفاض ضعيف بالنسبة للسنة 2019 وذلك قد يرجع إلى تغيير شركة التأمين لإستراتيجيتها من أجل معرفة أكثر إستراتيجية ملائمة للشركة و بها تكون قادرة على أن تكون لها ملاءة جيدة تمكنها من تغطيت متطلبات عملائها.

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل معرفة عناصر الخاصة بالتأمين في الميزانيتان الختاميتان لسنة 2018و 2019 على التوالي ومعرفة أجزاء المتعلقة بالتأمين في الميزانية و منه معرفة الإستراتيجيات المتبعة من طرف الشركة من اجل تقديم الأفضل لعملائها و من حيث التأمين على مخاطرهم تعويضهم في حالة وجود الأخطار و قد قارنا الميزانيتان لسنة 2018و 2019قصد الاطلاع على الملاءة المالية للمؤسسة أو حالة الملاءة

بالنسبة لكل سنة ومقارنتها مع سنة الأخرى إذ يمكننا القول أن الملاءة المالية للمؤسسة تتغير وفق الاستراتيجيات التي تتبعها الشركة وكل ذلك من اجل إيجاد الإستراتيجية الأنسب التي تكون الشركة قادرة على انتهاجها ومنه تقوية الملاءة المالية لها والعمل على رضا العميل نحوها.

www.psdgraphics.com

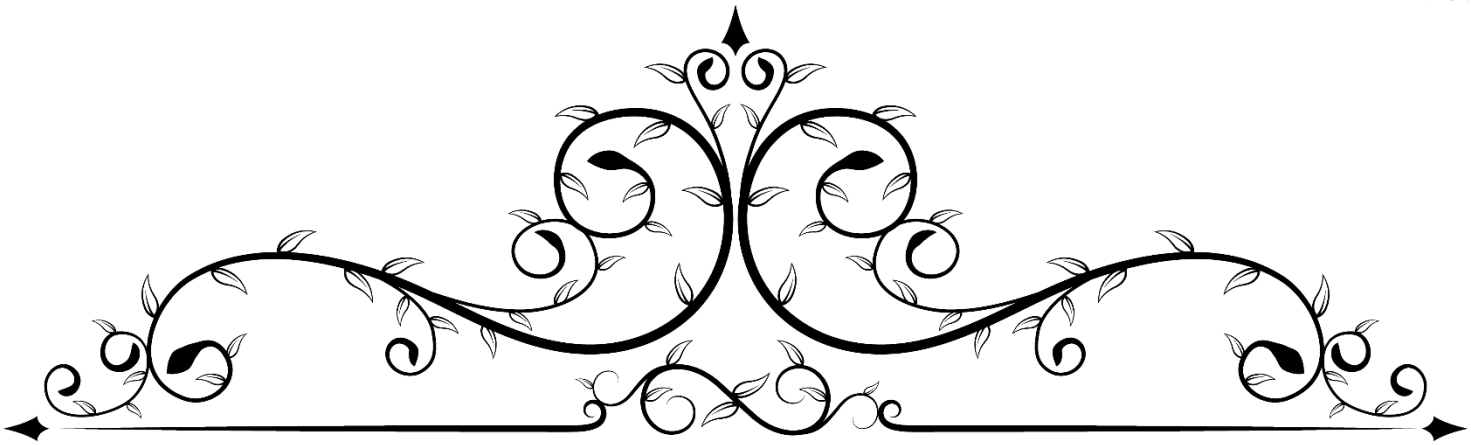

الخاتمة

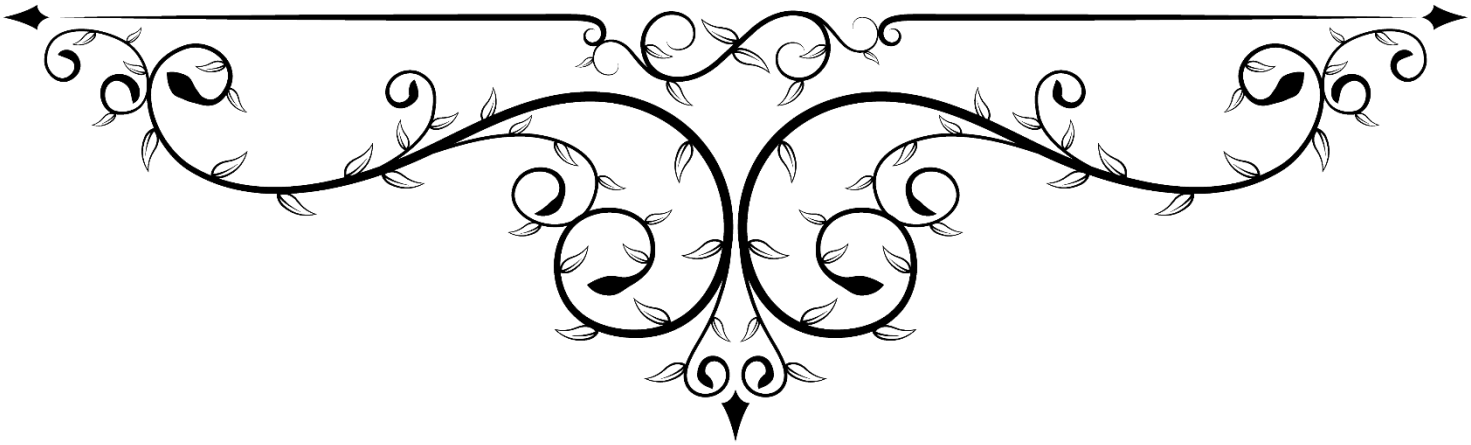

بعد القيام ببحثنا هذا محاولين الإجابة عن التساؤلات السابقة في المقدمة والتي كانت تشغلنا، توصلنا إلى أن التأمين فكرة قديمة من حيث التفكير فيه، وحديث من حيث التعامل معه، كما تمكنا من استخلاص تعريف شامل للتأمين وتعرفنا على الدور الذي تلعبه شركات التأمين في التأمين على مخاطر التي تصيب الافراد ولقد أظهرت هذه الدراسة أن التأمين يلعب دورا هاما في التخفيف من بعض المخاطر التي تعيشها مختلف الأنشطة الاقتصادية، هذه الرؤيا اتضحت من خلال الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بواسطة نظام تحمل المخاطر، بحيث تتعهد شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم عن التبعات المالية جزءا تحقق حدث معين ومتفق عليه في العقد. في حين قد تواجه شركات التأمين أخطار تفوق قدراتها المالية، فيؤدي بها ذلك إلى اللجوء إلى عمليات إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التي تعتبر هذه الأخيرة ذا أهمية كبيرة في مواجهة التزامات شركات التأمين، خاصة تلك الشركات التي تقبل الاكتتاب للأخطار كبيرة وعالية القيمة. وعليه وحتى تتمكن شركات التأمين من الاستمرار والمتابعة تقبل الاكتتاب لأخطار كبيرة ألا أنها تلجأ إلى إعادة التأمين لاقتسام تلك الالتزامات

أولا: نتائج البحث:

لقد أظهر هذا البحث العديد من النتائج التي جاءت وفقا سياق منهجي، سنسوقها على النحو التالي:

1)النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لقد جاء الفصل الأول عموميات عن عادة التأمين وما صاحبه من تعريف، و وظائف، وأهمية.

ويمكن أن نلخص نتائج الفرضية الأولى كما يلي:

 تتم عملية التأمين بالتعاقد بين المؤمن والمؤمن له؛

 لتأمين هو السياسة الأنجح للتخفيف من المخاطر التي تعيشها مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

من أجل سير عملية التأمين بنجاح وتحقيق قانون الأعداد الكبيرة يجب اللجوء إلى إعادة التأمين؛

للإعادة التأمين دور مهم بالنسبة لشركات التأمين من خلال زيادة طاقتها الإكتتابية

أما بالنسبة للفرضية الثانية : تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين للتخفيف من

التزاماتها وزيادة طاقتها الإكتتابية فإنه يمكن تلخيص نتائجها كالتالي:

– لشركات التأمين عدة إلتزمات ولا يمكن أن تتحملها لوحدها؛

– إذا أرادت شركة التأمين زيادة عقودها التأمينية مع المؤمن لهم وتحقيق قانون الأعداد الكبيرة يجب اللجوء إلى إعادة التأمين

3) **بالنسبة للفرضية الثالثة :** فمن نتائجها أن على كل من معيد التأمين والمؤمن(شركة التأمين) أن يختار طريقة إعادة التأمين التي تتناسب وقدرته المالية، هذه الفرضية تثبت صحة الفرضية الرابعة وبالتالي أي من الطريقتين للإعادة التأمين تؤثر على إلتزمات شركات التأمين وذلك من خلال إسناد جزء من هذه الالتزامات إلى معيد التأمين وتحتفظ شركة التأمين ما يناسب طاقتها الاستيعابية

4) **بالنسبة للفرضية السادسة :**

إعادة التامين وسيلة تستعملها شركة التامين من اجل تقديم تعويضات للؤمن عليهم وذلك بتكاليف منخفظة نوعا وكذا من اجل المحافظة على ملاءة الشركة

سعي شركة التامين بكل أساليب من اجل كسب ثقة المؤمن عليهم ومنه الحصول على الملاءة المالية الجيدة

التوصيات:

بناءا على ما سبق، ومن خلال اختبارنا لصحة الفرضيات السابقة فإننا ندعو إلى ما يلي:

–تشجيع التأمين في كل المجالات؛

–تشجيع إعادة التأمين خاصة بالنسبة للشركات التي تقبل الاكتتاب بالأخطار الكبرى؛

–نشر ثقافة إعادة التي ضلت مجهولة للكثير رغم أهميتها؛

–توسيع شبكات إعادة التأمين وزيادة فعاليتها من أجل توسيع السوق الجزائرية للإعادة التأمين

–التوازن بين التسعيرة المقدمة للمؤمن عليهم ومبلغ التعويض وذلك من اجل الحفاظ على الملاءة المالية للشركة

– الإسراع في عمليات التعويض للمؤمن لهم وذلك لكسب المزيد من العملاء

www.psdgraphics.com

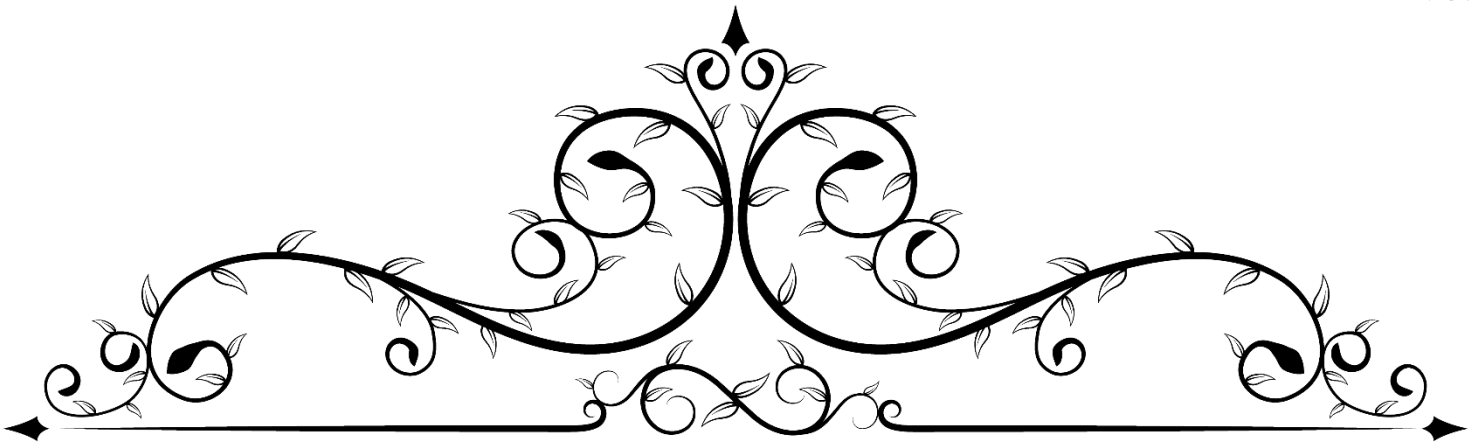

قائمة المراجع

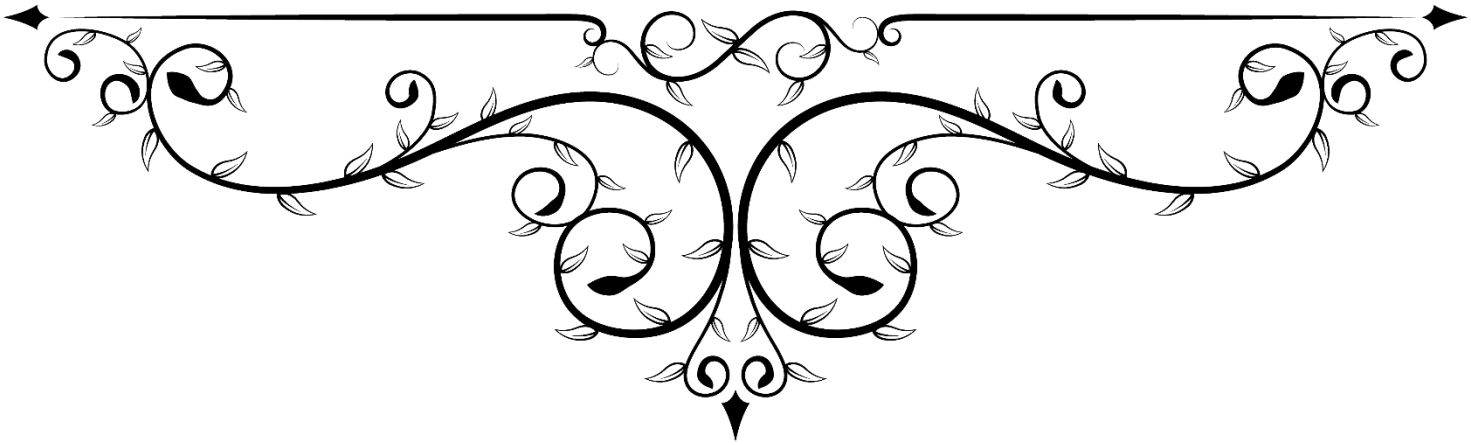

1. ابراهيم أبو النجا، **(التأمين في القانون الجزائري ،)**الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر، ،1980ص43
2. أحمد شرف الدين، **(أحكام التأمين في القانون والقضاء)**، دراسة مقارنة، دار الجامعية للنشر وللطباعة، الكويت.
3. أسامة عزمي سلام، أشقيري نوري موسى، **(إدارة الخطر والتأمين)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ،2009.
4. امينة عابد، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ( )2013-2012ولاية ام البواقي،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية بنوك .
5. بهاء بهيج شكري، **(إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة، الأردن، ،2008.
6. بهاء بهيج شكري، **(إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق)**، مرجع سبق ذكره.
7. بهاء بهيج شكري، **(التأمين البحري في التشريع والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ،2009.
8. بوحلايس فهيمة ، تأمين المسؤولية المدنية المهنية الخاصة بالمستشفيات –دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و اعادة التأمين ، مذكره مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، ، 2012-2013.
9. ثناء محمد طعيمه، **(محاسبة شركات التأمين)**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، ،2002ص06.
10. جديدي معراج،**(مدخل لدراسة قنون التأمين الجزائري)** ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000.
11. حبيبة بومعرافي، **(التأمين و دوره في ضمان القروض البنكية)**، رسالة لنيل الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قسنطينة، ،2013.
12. خالد راغب الخطيب، **(التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية)**، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان، ،2009.
13. رمادي بثينة ، دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين –وكالة أم البواقي– ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير ، التخصص: مالية و تأمينات و تسيير المخاطر.
14. رمضان أبو السعود، **(أصول التأمين ،)**الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ،2000.

15. عرفات ابراهيم فياض، **(إدارة التأمين والمخاطر)**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011،

16. عصام الدين معتوق ، فطيمة بختاوي ، أثر جودة خدمات شركات التأمين على الطلب في سوق التأمينات السنة الجامعية:- 2018- 2017دراسة حالة شركة LA CAARفرع المسيلة - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، ، -2018 2017.

17. علي محمد بدوي، **(التأمين دراسة تطبيقية)**، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2009.

18. فايز أحمد عبد الرحمن، **(أثر التأمين على الالتزام بالتعويض)**، دراسة في القانونين المصري والفرنسي والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الأردن، ،1990.

19. محمد حسام لطفي، **(الأحكام العامة لعقد التأمين** ،)دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، الطبعة الثانية، دار الجامعية للنشر والطباعة، الأردن، ،1990.

20. محمد حسن قاسم، **(محاضرات في عقد التأمين** ،)الطبعة الثانية، دار الجامعية للنشر والطباعة، عمان، ،1999.

21. محمد حسين منصور، **(أحكام التأمين)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003،

22. محمد رفيق المصري، (ٍ **التأمين وإدارة الخطر)**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009،

23. محمد صالح الصدقي، **(التأمين ورياضياته)**، دار النهضة العربية، بيروت، ،1973.

24. محمود حسن حيدر، **(التأمين الصحي وأنواعه دراسة مقارنة** ،)دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2003.

25. مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة (، **التأمين التجاري و الاجتماعي** ،) الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الفنية، مصر، ،2004.

26. نبيل محمد مختار، **(إعادة التأمين)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2005.

27. هبتون كريمة ، رزيق منال ، دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي ، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص : مالية محاسبة ، ، 2015-2014.

28. هدى بن محمد ، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "، CAA "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: بنوك وتأمينات ، ، 2004-2005.

www.psdgraphics.com

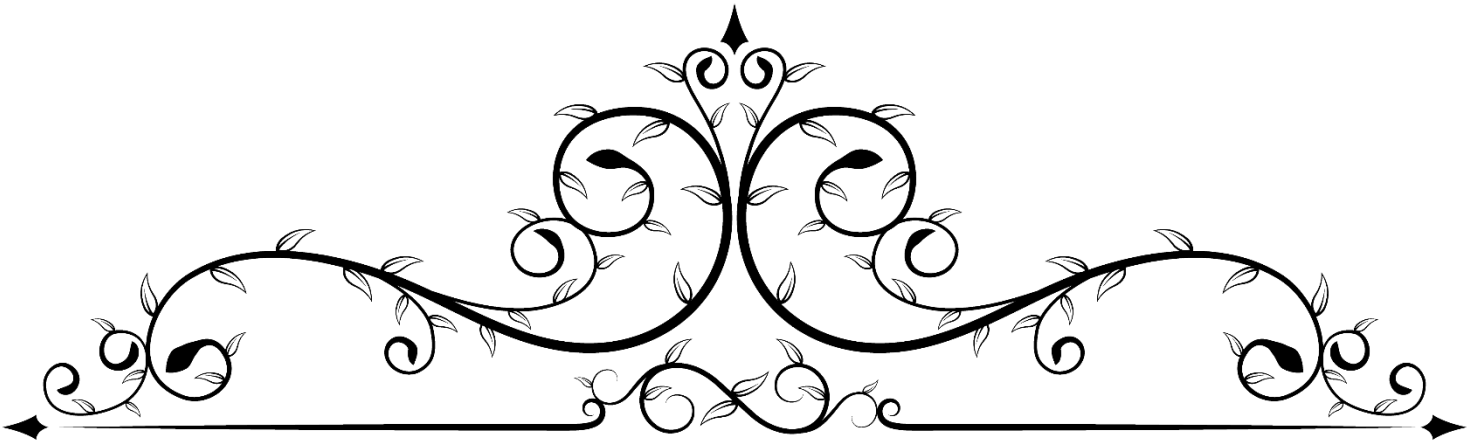

الملاحق

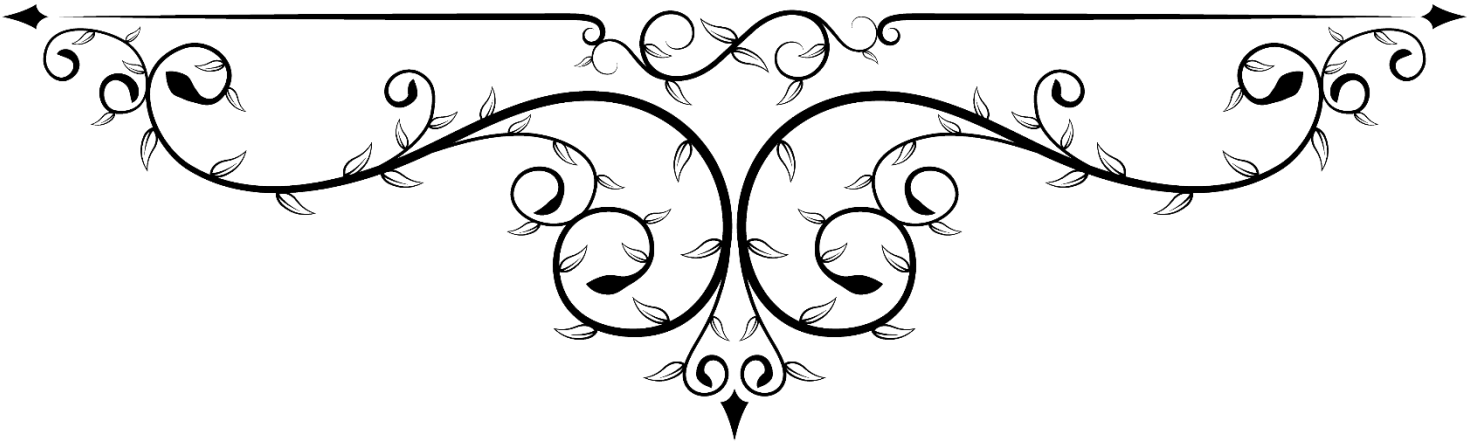

www.psdgraphics.com

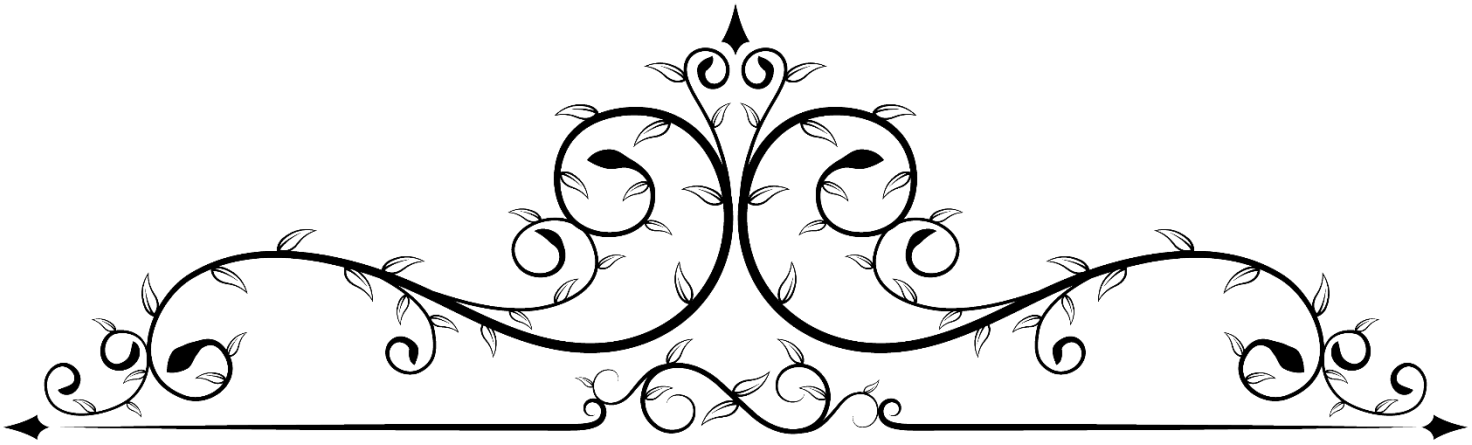

فهرس الموضوعات

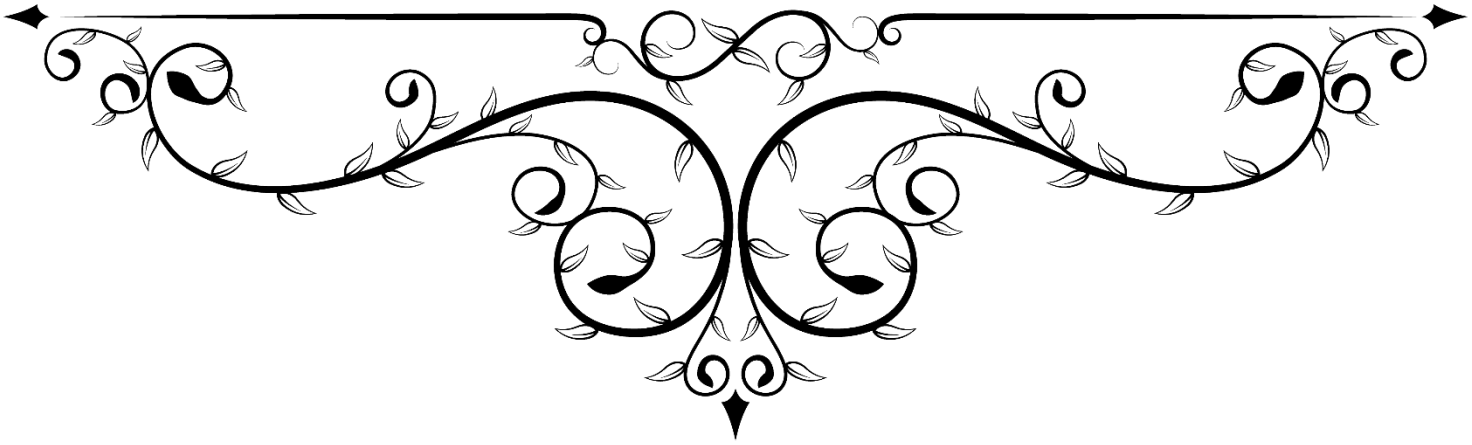

إهـــــــــداء :

مقدمة.....أ

الفصل الأول :عموميات حول التأمين وإعادة التأمين والملاءةالمالية

تمهيد : 8

المبحث الأول: مدخل عام للتأمين 9

المطلب الأول: تعريف التأمين 9

أولا : تعريف التأمين لغة واصطلاحا.....9

ثانيا: تعريف التأمين من وجهة النظر القانونية ورجال التأمين المختصين 9

المطلب الثاني: أهمية التأمين.....10

أولا: الأهمية الاجتماعية:.....11

ثانيا: الأهمية النفسية 11

ثالثا: الأهمية الاقتصادية: 11

المطلب الثالث: وظائف التأمين 12

أولا: وسيلة لكفالة الأمان والوقاية للمؤمن له:.....12

ثانيا: وسيلة لتكوين رؤوس الأموال 13

ثالثا: التأمين وسيلة للائتمان 14

المطلب الرابع: سير عملية التأمين.....14

المبحث الثاني: مفاهيم حول إعادة التأمين.....15

المطلب الأول: نشوء وتطور إعادة التأمين.....15

المطلب الثاني: تعريف إعادة التأمين 18

أولا: التعريف القانوني 18

ثانيا: التعريف الفني.....18

ثالثا : تعريف شامل لإعادة التامين 19
المطلب الثالث: الغرض من إعادة التأمين 20
المطلب الرابع: مقومات عمليات إعادة التأمين 21
الفرع الأول: العناصر الأساسية في عملية إعادة التأمين 21
أولا: المؤمن المباشر 21
ثانيا: معيد التأمين..... 21
ثالثا : المبلغ المعاد تأمينه..... 21
رابعا: المبلغ المحتفظ به 21
خامسا: عمولة إعادة التأمين: 22
سادسا: عقد إعادة التأمين..... 22
الفرع الثاني: المبادئ القانونية لإعادة التأمين..... 22
أولا : مبدأ المصلحة التأمينية..... 22
ثانيا: مبدأ التعويض 23
ثالثا: مبدأ منتهى حسن النية 24
المبحث الثالث: ماهية الملاءة المالية..... 24
المطلب الأول: مفهوم الملاءة المالية 25
المطلب الثاني: أهمية الملاءة المالية 26
المطلب الثالث: التحليل المالي..... 27
1. مفهوم التحليل المالي: 27
2. اهمية التحليل المالي: 29
3. انواع التحليل المالي 30
خلاصة..... 31
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية –وكالة المسيلة للتأمينات
–LA CAAR– 33

تمهيد : 34
المبحث الأول : تعريف المؤسسة محل الدراسة..... 35
مفهوم حول الشركة الوطنيةLA CAAR ؛ 35
المطلب الأول: مفهوم حول الشركة الوطنيةLA CAAR 35
المطلب الثاني: مفهوم حول الشركة الوطنيةLA CAAR وكالة المسيلة..... 36
أولا: مهام الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة–المسيلة– 36
المبحث الثاني: عرض و تحليل القوائم المالية محل الدراسة 39
المطلب الأول : تحليل الميزانية الختامية 2018 39
أولا تحليل جزء الأصول: 39
ثانيا: تحليل جزء الخصوم:..... 40
المطلب الثاني: تحليل الميزانية الختامية 2019 42
أولا: تحليل جزء الأصول: 42
المطلب الثالث: المقارنة بين الميزانيتان الختاميتان لسنة 2019– 2018 43
أولا: مقارنة بين الأصول في الميزانيتان 2019–2018 43
ثانيا: مقارنة بين الخصوم في الميزانيتان 2019–2018..... 44
خلاصة:..... 46
الخاتمة 48
قائمة المراجع .....
الملاحق.....
فهرس الموضوعات.....